



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة
في بورصة فلسطين

أحمد علي داود السنوي

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1444هـ/2023م

أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة
في بورصة فلسطين

إعداد:

أحمد علي داود السناوي

بكالوريوس علوم حاسوب من جامعة القدس/فلسطين

المشرف: د. فراس بركات

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

برنامج محاسبة الضرائب من معهد الإدارة والأعمال/عمادة الدراسات

العليا/جامعة القدس

1444هـ/2023م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج محاسبة الضرائب

إجازة الرسالة

أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

اسم الطالب: أحمد علي داود السناوي

الرقم الجامعي: 21910063

إشراف: د. فراس بركات

نوقشت هذه الدراسة وأجيزت في تاريخ (08 / 01 / 2023) من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتواقيعهم:

التوقيع	1- رئيس لجنة المناقشة: د. فراس بركات
التوقيع	2- ممتحناً داخلياً: د. اكرم رحال
التوقيع	3- ممتحناً خارجياً: د. عبد الفتاح السرطاوي

القدس - فلسطين

1444هـ / 2023م

إهداء

في البداية أحمده الله الذي وفقني وأعانني لإتمام هذه الرسالة

إلى والدي العزيزين نور عيني ومصدر الهامي.

إلى إخوتي وأخواتي السد والسند في كل الاوقات.

إلى زوجتي وأبنائي نور الحياة وأمل المستقبل والحصاد اليانع.

إلى زملائي وأصدقائي في الدراسة والعمل.

إقرار

أقر أنا معد الرسالة أنّها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة اليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أيّ درجة عليا لايّ جامعة أو معهد اخر.

الاسم: أحمد علي داود السناوي

التوقيع:

التاريخ: 2023/ 01 / 08 م

شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

في هذا المقام لا يسعني إلا ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان الى كل ما ساعدني في اعداد هذه الدراسة سواء بالمعلومات أو بالنصيحة، وعلى رأسهم الدكتور الفاضل الذي كرمني بأن أشرف على دراستي الدكتور فراس بركات.

وأبرق شكري وتقديري الى عضوي لجنة المناقشة على الملاحظات القيمة والتي تسهم بالتأكيد في تعزيز الدراسة، وهم الدكتور أكرم رجال والدكتور عبد الفتاح السرطاوي

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى شركة سوائر القدس التي دعمتني لاستكمال دراستي العليا.

قائمة الاختصارات

باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية	الاختصار
المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية	International Financial Reporting Standards	IFRS
المجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	(FASB)

قائمة المصطلحات

إجمالي الأصول	وهي الأصول التي تملكها المؤسسة او الشركة، وتكون ذات قيمة اقتصادية يمكن الحصول على المنفعة منها في المستقبل، وتسجل في الميزانية العمومية للشركة (محمود، 2018)
اجمالي الالتزامات	كل التزام مالي على الشركة ينشأ من خلال عملها (دحام، 2021)
إجمالي حقوق الملكية	المبالغ المالية التي تدين بها الشركة لأصحابها (راضي، 2022)
نسبة العائد على حقوق الملكية	وهي تمثل نسبة من ربح الشركة الى مجموع حقوق المساهمين (مامش، 2018)
التدفقات النقدية التشغيلية	وهي المبالغ المالية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للشركة
نسبة الديون الى حقوق الملكية	والتي تعرف بإجمالي المطلوبات على اجمالي حقوق المساهمين (محمود، 2018)
العائد على الأصول	والذي يشار اليه بهامش الربح * معدل دوران الأصول

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، من تحليل القوائم المالية الخاصة بالشركات قبل تطبيق المعيار من في السنوات (2016-2018) وحتى تطبيق المعيار (2019-2021)، وتم فحص هذا التأثير على اجمالي الأصول، واجمالي المطلوبات، واجمالي حقوق الملكية، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الاصول، والتدفقات النقدية التشغيلية، وصافي الدخل، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ونسبة الديون إلى الأصول.

توصلت الدراسة من خلال النتائج على مستوى جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين إلى أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية ارتفعت بعد تطبيق المعيار عنها قبل تطبيق المعيار، كذلك فيما يتعلق بنسبة الديون إلى الأصول، وارتفاع التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية وارتفاع صافي الدخل وارتفاع على اجمالي المطلوبات واجمالي حقوق الملكية واجمالي الأصول، كما أشارت النتائج إلى أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية ارتفعت أكثر من نسبة الديون إلى الأصول بعد تطبيق المعيار (IFRS 16)، كذلك فيما يخص العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لا يوجد تأثير فيهما بعد تطبيق المعيار (IFRS 16).

وأشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق حسب القطاعات المدرجة في بورصة فلسطين فيما يتعلق بقطاع البنوك والخدمات المالية، تبين وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون إلى حقوق الملكية، العائد على حقوق الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، اجمالي المطلوبات، واجمالي الأصول، كما تبين عدم وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون إلى الاصول، العائد على الاصول، صافي الدخل، وحقوق الملكية.

وأشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق حسب قطاع الاستثمار، تبين وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون إلى حقوق الملكية، نسبة الديون إلى الاصول، كما تبين عدم وجود فروق تبعا للمؤشرات التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق

الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، صافي الدخل، اجمالي المطلوبات، اجمالي حقوق الملكية، اجمالي الاصول.

وأشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق حسب قطاع التأمين، تبين وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة الديون الى الاصول، اجمالي المطلوبات، اجمالي حقوق الملكية، اجمالي الاصول، كما تبين عدم وجود فروق تبعا للمؤشرات التالية: العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، صافي الدخل.

وأشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق قطاع الصناعة، تبين وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: اجمالي المطلوبات، اجمالي حقوق الملكية، اجمالي الاصول، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، صافي الدخل، كما تبين عدم وجود فروق تبعا للمؤشرات التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة الديون إلى الاصول، العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية.

وأشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق حسب قطاع الخدمات، تبين عدم وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية، وكانت متقاربة بالنتائج.

وتوصي الدراسة الشركات الفلسطينية لتطبيق المعيار (IFRS16) المتعلق بالإيجارات، وذلك بإعادة النظر إلى الموجودات الخاصة بها حسب ما فرضه المعيار واعتماد سياسة اهلاك جديدة تتوافق معه، وضرورة أن تقوم الشركات بتأهيل الموظفين الذين سيعملون على تطبيق المعيار (IFRS16) والتأكد من فهمهم الكامل لآليات تطبيق المعيار وجمع المعلومات الخاصة به.

The impact of applying the international standard (IFRS 16) on the financial statements of the companies listed on the Palestine Stock Exchange

Prepared by: Ahmad Ali Daoud Al-Sinnawi

Supervisor: Dr. Feras Barakat

Abstract :-

The study aimed to identify the impact of applying the international standard (IFRS 16) on the financial statements of the companies listed on the Palestine Stock Exchange. Until the application of the standard (2019-2021), this effect was examined on total assets, total liabilities, total equity, return on equity ratio, return on assets ratio, operating cash flows, net income, debt-to-equity ratio, and debt ratio. to the assets. The study found, through the results at the level of all companies listed on the Palestine Stock Exchange, that the debt-to-equity ratio increased after applying the standard compared to before applying the standard, as well as with regard to the debt-to-asset ratio, the increase in the cash flow of operating activities, the increase in net income, and the increase in total liabilities and total Ownership rights and total assets. The results also indicated that the debt-to-equity ratio increased more than the debt-to-asset ratio after applying the standard (IFRS 16). Also, with regard to the return on equity and the return on assets, there is no effect on them after applying the standard (IFRS 16). The results indicated with regard to the differences according to the sectors listed on the Palestine Exchange with regard to the banking and financial services sector, it was found that there were differences after applying the accounting standard (IFRS 16) in the following financial indicators: debt-to-equity ratio, return on equity, cash flow of operating activities, Total liabilities and total assets, and it was found that there were no differences after applying the accounting standard (IFRS 16) in the following financial indicators: debt-to-asset ratio, return on assets, net income, and equity. The results indicated with regard to the differences according to the investment sector, and it was found that there were differences after applying the accounting standard (IFRS 16) in the following financial indicators: debt-to-equity ratio, debt-to-asset ratio, and it was also shown that there were no differences according to the following indicators: return on assets, return on equity, operating activities cash flow, net income, total liabilities, total equity, total assets. The results indicated that, with regard to the differences

by insurance sector, there were differences after applying the accounting standard (IFRS 16) in the following financial indicators: debt-to-equity ratio, debt-to-asset ratio, total liabilities, total equity, and total assets. Differences according to the following indicators: return on assets, return on equity, operating cash flow, net income. The results indicated with regard to the differences in the industry sector, it was found that there were differences after applying the accounting standard (IFRS 16) in the following financial indicators: total liabilities, total equity, total assets, cash flow for operating activities, net income, and it was found that there were no differences according to the following indicators Debt-to-equity ratio, debt-to-asset ratio, return on assets, return on equity. The results indicated with regard to the differences according to the services sector, it was found that there were no differences after applying the accounting standard (IFRS 16) in the financial indicators, and the results were close. The study recommends that Palestinian companies apply the standard (IFRS16) related to leases, by reviewing their assets according to what the standard imposed and adopting a new depreciation policy that is compatible with it, and the need for companies to qualify the employees who will work on applying the standard (IFRS16) and ensure that they fully understand the mechanisms of application standard and collect its information

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعد القياس المحاسبي أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية، إذ تم تقييم وتسجيل تلك البنود الواردة في القوائم المالية بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرار المناسب، ونظراً لأهمية القياس المحاسبي وما له من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى إعداد وبلورة جملة من المعايير المحاسبية لمعالجة هذا الموضوع (عبد اللطيف، 2014).

ولجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة دولياً، تم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من قبل الشركات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تلك الموجودة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وأدى استخدام الإيجار كمصدر من مصادر التمويل إلى ظهور قضية المحاسبة عن عقود الإيجار، وتهتم المنظمات المهنية بإصدار معايير محاسبية لتقديم إرشادات حول محاسبة عقود الإيجار لكل من المستأجرين والمؤجرين، خاصة وأن ذلك ممكن عندما تكون نماذج عقود الإيجار مختلفة، ويمكن للشركات اتباع سياسات محاسبية مختلفة عند التعامل مع عقود الإيجار، وبعض العقود تعبر عن محتواها الاقتصادي، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى معالجات محاسبية مختلفة لمعاملات اقتصادية مماثلة. نتيجة لذلك، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة

المالية (FASB) بتكوين مشروع مشترك منذ عام 2006 لتطوير معايير محاسبية جديدة لعقود الإيجار (محمود، 2018).

ولأنّ التأجير هو إحدى طرق التمويل المألوفة في دوائر الأعمال المعاصرة، والمستخدمة على نطاق واسع من قبل الشركات عبر الصناعات لتمكينها من الحصول على المعدات والممتلكات واستخدامها دون شراء أو اقتراض، تلجأ الشركات إلى تأجير الأصول سريعة الحركة من الناحية التكنولوجية، بدلاً من شرائها على وجه التحديد يجعل إنفاق مبالغ طائلة لشراء هذه الأصول بعيداً كل البعد عن العقلانية الاقتصادية، لذلك تقوم بعض الشركات بتأجير الأصول بسبب صعوبة الحصول على رأس المال، إما عن طريق إضافة رأس المال إلى الأصل أو الاقتراض، وأحياناً يكون التأجير هو الوحيد الحق في استخدام الأصول المادية غير القابلة للنشر (Xu et al., 2017).

في عام 2017، أدخل المعيار الدولي الجديد لإعداد التقارير المالية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16)، "عقود الإيجار" الاعتراف الإلزامي، في بيانات المركز المالي، ببعض الأصول والمطلوبات السابقة خارج الميزانية الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلي، منذ عام 2019، أصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ملزماً لجميع القوائم المالية التي أعدتها الجهات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Tumpach, 2021)

وعليه سيستمر النموذج الجديد (المعروف باسم نموذج الرسملة) في موازنة غالبية عقود الإيجار التشغيلية، مما يخلق تأثيراً كبيراً على الحالات المالية للشركات في القطاعات العددية، ويمكن أن يختلف التأثير على كل شركة على حدة اعتماداً على سلسلة من القرارات التي يجب على مجلس إدارة الشركة اتخاذها، وهذه القرارات قد تكون بيانات محاسبية بديلة يسمح بها المعيار لجوانب معينة

وعلى المستوى الفلسطيني تم تطبيق المعيار (IFRS 16) مع بداية العام 2019م، وستحاول الدراسة الوصول إلى الأثر الذي أحدثته تطبيق المعيار (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال تحليل القوائم المالية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

2.1 مشكلة الدراسة

كون القوائم المالية والتقارير تعد أداة مهمة تعكس مستوى أداء الشركة، فكان من الضروري توفير كافة المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة فيما يخص الشركة، وهذا يحتاج الى معايير يجب تطبيقها، ويعد المعيار (IFRS 16) من المعايير التي اهتمت بإلغاء تصنيف عقود الايجار كالأيجار التشغيلي أو عقود الايجار الخاصة بالمستأجر، على أن يتم رسمة عقود الايجار التشغيلي من خلال الاعتراف بالقيمة الحالية لمدفوعات الايجار واطهارها كأصول حق الاستخدام والاعتراف المالي بمدفوعات الايجار المستقبلية، وهذا يتطلب من الشركات العمل على فحص التغيرات المقترحة لمتطلبات المحاسبة، وتقييم تأثيرها على القوائم المالية، وكون الباحث لم يجد دراسة سابقة فلسطينية اهتمت بتطبيقات المعيار (IFRS 16) على الشركات في بورصة فلسطين، فقد جاءت هذه الدراسة لتطبيق اثر تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على القوائم المالية من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الاتي:

ما أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

3.1 اسئلة الدراسة:

1. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في إجمالي الاصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في إجمالي المطلوبات للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في إجمالي حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
5. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في العائد على الاصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
6. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في نسبة الديون الى الاصول على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
7. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
8. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في نسبة الديون الى حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
9. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في صافي الدخل للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
10. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) حسب القطاعات لبورصة فلسطين (قطاع البنوك والخدمات المالية، الخدمات، الاستثمار، الصناعة، التأمين) في إجمالي الاصول، إجمالي المطلوبات، إجمالي حقوق الملكية، العائد على الاصول، العائد على حقوق

الملكية، نسبة الديون إلى الأصول، نسبة الديون إلى حقوق الملكية، صافي الدخل، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

4.1 أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة كما يأتي:

الأهمية النظرية: تسعى الدراسة لتقديم معلومات وإحصاءات خاصة بتطبيق المعيار (IFRS 16) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك لعدم وجود دراسات فلسطينية تناولت هذا المعيار على الشركات الفلسطينية حسب اطلاع الباحث.

الأهمية التطبيقية: تقدم توصيات ومقترحات بناء على نتائج تحليل القوائم المالية، تفيد اصحاب القرار لدى بورصة فلسطين، وأيضاً المحاسبين في الشركات في تطبيقات المعيار.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في إجمالي الأصول.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في إجمالي المطلوبات.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في إجمالي حقوق الملكية.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في العائد على الأصول.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نسبة الديون الى الأصول.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في العائد على حقوق الملكية.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نسبة الديون الى حقوق الملكية.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في صافي الدخل.

- توضيح الأثر الناتج عند تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاعات لبورصة فلسطين (قطاع البنوك والخدمات المالية، الخدمات، الإستثمار، الصناعة، التأمين) في إجمالي الأصول، إجمالي المطلوبات، إجمالي حقوق الملكية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الديون الى الأصول، نسبة الديون الى حقوق الملكية، صافي الدخل، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية.

6.1 فرضيات الدراسة

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في إجمالي الأصول".
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في إجمالي المطلوبات".
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في إجمالي حقوق الملكية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في نسبة العائد على حقوق الملكية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في التدفقات النقدية التشغيلية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في نسبة الديون الى حقوق الملكية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات أسهم في ظهور فروقات في نسبة الديون الى الاصول.

- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في صافي الدخل.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في العائد على الأصول.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات حسب القطاعات لبورصة فلسطين (قطاع البنوك والخدمات المالية، الخدمات، الاستثمار، الصناعة، التأمين) أسهم في ظهور فروقات في إجمالي الأصول، إجمالي المطلوبات، إجمالي حقوق الملكية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الديون إلى الأصول، نسبة الديون إلى حقوق الملكية، صافي الدخل، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية.

7.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: بورصة فلسطين.

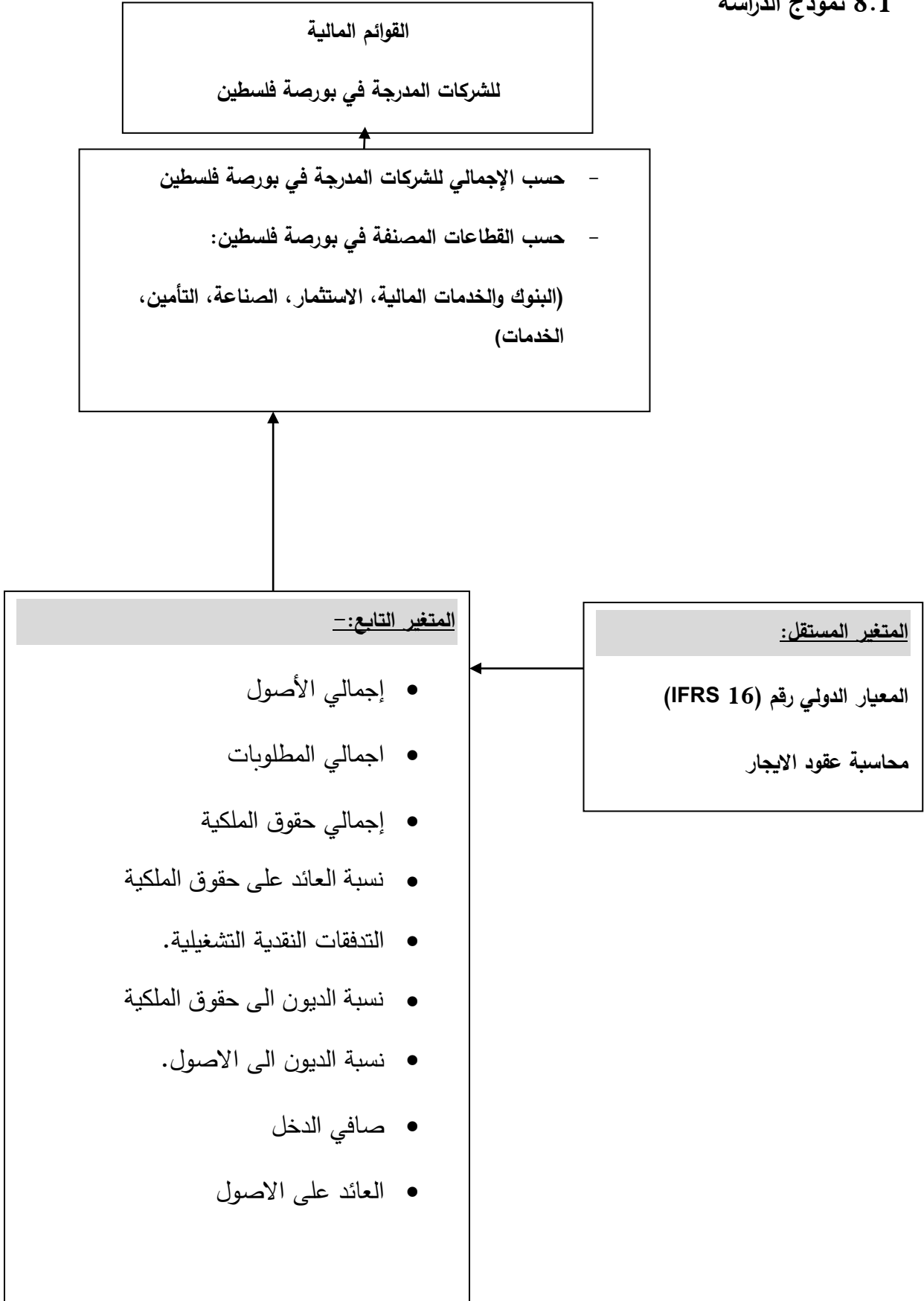
الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية في تحليل بيانات السنوات ما قبل إقرار المعيار (2016-

2018)، ثم بعد اقرار المعيار (2019-2021)

الحدود الموضوعية: الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، القوائم المالية، المعيار المحاسبي (IFRS)

(16)

8.1 نموذج الدراسة



الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

أصدر IASB المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) بعنوان " عقود الايجار " وذلك في يناير 2016، كما أصدر مجلس FASB المعيار (ASU 842) ، وبالتالي بدأت حقبة جديدة من محاسبة الايجار على الأقل بالنسبة للمستأجرين.

2.2 الإطار النظري للدراسة

1.2.2 المعيار المحاسبي الدولي

يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي (IAS) باعتباره مقياس او نموذج يهدف لتحديد المبادئ والاجراءات السليمة لقياس وعرض الافصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والاحداث والظروف على المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها، كما يهدف المعيار المحاسبي الدولي الى تعزيز كفاءة النظام المحاسبي من خلال تقديم التقارير المالية التي تعمل على توفير كل المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وعند الحاجة اليها دون ان يكون هناك بطء أو تأثير (الرواشدة، 2017).

2.2.2 أهمية المعايير الدولية المحاسبية

تكمن أهمية المعايير الدولية المحاسبية في اعداد التقارير المالية بشفافية ودقة عالية، وهذا لعب دوراً مهماً في اسعار الاسهم في السوق المالية لتوفر المعلومات بسرعة ودقة عالية، كذلك تسهم في تحسين وتعزيز مستوى الشفافية والثقة في التقارير المالية المعدة من خلال المعيار الدولي (IFRS) وهذا

يضيف على القوائم المالية المعدة من خلال هذه المعايير صفة العالمية والقوة، ويجعل الشركات ذات تصنيف عالي ومعتمد عالمياً (بوخص، 2014).

واستناداً لأحكام قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004 وتعديلاته ركزت التعليمات رقم (2) لسنة 2018 الخاصة بالمعايير المحاسبية التي تعتمد عليها المنشآت الفلسطينية، في المادة رقم (3) "على الشركات المساهمة العامة إعداد بياناتها المالية السنوية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وذلك بما لا يتعارض مع القوانين والتشريعات السارية في فلسطين"

3.2.2 المعيار المحاسبي الدولي (17)

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17، يجب على المستأجرين تصنيف عقود الإيجار الخاصة بهم على أنها تشغيلية (تلك التي لا يوجد فيها نقل كبير للمخاطر والمكافآت الملزمة لملكية الأصل) أو التمويل (عندما يحدث نقل المخاطر والفوائد) أما بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلي، لا يتم الاعتراف بأي أصل أو التزام في الميزانية العمومية للمستأجر، إذ يتم الاعتراف فقط بالمصروفات في بيان الدخل في الفترة التي تم تكبدها فيها، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17، يتم عرض المعاملات التشغيلية في الإيضاحات فقط وليس في بيان المركز المالي، أي أنها بنود خارج الميزانية العمومية، ولم تتم رسملتها أو تقديمها كالتزام (Toth, 2019)

أما بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي، يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية بمبالغ معادلة للقيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، مخصومة بسعر الفائدة الضمني في العقد (إن وجد) أو المعدل الإضافي للمستأجر. يعرّف الإطار المفاهيمي الأصل على أنه مورد تتحكم فيه المنشأة بسبب الأحداث الماضية، ومن المتوقع أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الكيان. ضمن المعيار، يعزز العنصر كذلك أن أسبقية الجوهر على الشكل القانوني يجب أن تستخدم لتحديد

أصل الكيان، بغض النظر عن شكل التأجير المهيكّل، في كلا النوعين (إما تمويل أو تشغيلي)، من الممكن تحديد أصل للمستأجر، مع الأخذ في الاعتبار أن نموذج التأجير قد لاحظ النقاط الثلاث لتلبية تعريف الأصل (Tofanelo et al, 2021)

وتم انتقاد معيار (IAS 17) من قبل الأكاديميين والمهنيين والمستخدمين، الذين يجادلون بأنّ المستأجرين لا يعترفون بجميع التزامات الإيجار والأصول في ميزانياتهم العمومية، مما يؤدي إلى عدم قابلية المقارنة، فإنّ الطريقة الحالية للمحاسبة عن عقود الإيجار التشغيلي(المصاريف المعترف بها فقط في النتيجة) لا تتلاقى مع جوهر العملية، التي تميز التمويل الذي لا ينعكس في المركز المالي للشركة (الأصول والمطلوبات) بعبارة أخرى، إيقاف - تمويل الميزانية (Ali, 2021)

4.2.2 مفهوم المعيار (IFRS 16)

اسهمت الأزمة النقدية العالمية لعام 2008 الى توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية للبحث في الاسباب التي أدت الى هذه الأزمة، إذ كان لدى العديد من الشركات ميزانياتها العمومية خالية من الديون، لكنها وجدت أنّها أفلست بسبب الالتزامات الإيجارية الكبيرة التي كانت خارج ميزانياتها العمومية، وقدّر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن 3.3 تريليون من الديون مع الإيجارات كانت خارج الميزانية العمومية للشركات في جميع أنحاء العالم، مع 45 % من هذه الالتزامات في أمريكا اللاتينية (Tofanelo et al, 2021).

وجاء هذا المعيار نتيجة لمشروع مشترك بدأه مجلس معايير المحاسبة الدولية جنباً إلى جنب مع واضع المعايير الوطنية الأمريكية، ومجلس معايير المحاسبة المالية لمعالجة المخاوف التي أثارها مستخدمو القوائم المالية فيما يتعلق بتقليل إمكانية المقارنة بين القوائم المالية بسبب الاختلاف الشديد في المحاسبة المطبقة على عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي والقيود في المعلومات المقدمة عن عقود

الإيجار التشغيلي وعلى تعرض المنشآت للمخاطر الناشئة عن ترتيبات الإيجار، لذلك قرر مجلسا الإدارة تطوير نهج جديد لمحاسبة المستأجر يتطلب من المستأجر الاعتراف بالأصول والمطلوبات المتعلقة بالحقوق والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار (مع بعض الاستثناءات المحدودة) وتعزيز الإفصاحات المطلوبة عن عقود الإيجار، وينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على جميع عقود الإيجار، بما في ذلك عقود إيجار حق استخدام الأصول في عقد إيجار من الباطن ، باستثناء بنود محددة تغطيها معايير أخرى (Ozturk, 2022)

وهذا أدى الى توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016م، الى إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16-عقود الإيجار، ودخل حيز التنفيذ بدءاً من العام 2019، وكان السبب الرئيسي لإصدار المعيار هو الشكل غير الشفاف للمحاسبة عن عقود الإيجار التشغيلي من قبل المستأجر. نظرًا لأنّ هذا النوع من العمليات لم يتم احتسابه في المركز المالي، ولكن فقط في الدخل عند تكبد المصروفات، فإنّ الشركات التي استخدمت هذا النوع من التمويل لم يكن لديها معلومات دقيقة بشأن الأصول والمطلوبات المفترضة، وميزة أخرى جديدة للمعيار الجديد هي إدخال معايير قائمة على التحكم في الأصول (حق الاستخدام) للتمييز بين عقد الإيجار وعقد الخدمة (Magli, Nobolo, & Ogliari, 2018)

ويتناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المحاسبة عقد الإيجار وتشغيله. وقبل سريان مفعولها، تم تسجيل عقد الإيجار التشغيلي والإيجار في القوائم المالية كمصروفات تشغيل، والمعروفة باسم خارج الميزانية العمومية. يتمثل هذا التغيير في تصنيف عقد الإيجار التشغيلي الحالي والإيجار، وتغيير الإدخال في البيان المالي لـ "مصاريف التشغيل" لـ "الاستهلاك والفائدة"، دون تغيير المبلغ الإجمالي، أي دون التأثير على ربح السنة. وفقًا لتحليل التدفق النقدي، لا يُتوقع حدوث تغيير في قيمة الشركة (De Faria Olivo et al, 2022)

ويقدم المعيار الدولي رقم(16) تغييرات جوهرية في المتطلبات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار، وبصفة خاصة للمستأجرين، ويحل محل المجموعة الحالية من المعايير والتفسيرات المتعلقة بالإيجار وهي معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، التفسير(SIC 15)الإيجار التشغيلي والدوافع، والتفسير (SIC 27) تقييم جوهر المعاملات المتضمنة الشكل القانوني للإيجار.

ووفقًا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، يجب تصنيف عقود الإيجار إما على أنها عقود إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي. ويقوم عقد الإيجار التمويلي بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية إلى حد كبير إلى المستأجر، ويؤدي إلى الاعتراف بالموجودات والمطلوبات من قبل المستأجر والذمم المدينة من قبل المؤجر ويجب أن يستند التحليل إلى جوهر المعاملة وليس فقط شكلها القانوني(De Faria Olivo et al, 2022).

والتأجير على وجه التحديد أحد الموضوعات الأكثر لفتًا للانتباه حول نظرية المحاسبة التي يسود فيها الجوهر على الشكل القانوني ويحدد معيار المحاسبة الدولي(17) بعض الخصائص التي سيتم تكوينها، في مواقف الحياة اليومية، كعقد إيجار تمويلي، إذ ينقل عقد الإيجار ملكية الأصول إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار ويكون للمستأجر خيار شراء الأصل بسعر يُتوقع أن يكون أقل بما يكفي من القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بحيث يكون من المؤكد بشكل كبير في بداية عقد الإيجار أن المستأجر سوف يمارس الخيار(Tofanelo et al, 2021)

ويعتمد المعيار (16) نهجًا مختلفًا جوهريًا لمحاسبة عقود الإيجار بناءً على مفهوم "حق الاستخدام" ، إذ تم إلغاء التمييز بين عقد الإيجار التمويلي والتشغيلي من منظور المستأجر نظرًا لوجود نموذج محاسبي لجميع عقود الإيجار ويتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة في الميزانية العمومية للمستأجر (PWC, 2016)

من المتوقع أن تؤثر متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على القوائم المالية للمستأجرين والنسب المالية الأساسية، إذ يؤدي الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المتعلقة بالإيجار في جوهر الميزانية العمومية إلى إجمالي الأصول وإجمالي المطلوبات في بيان المركز المالي، مما يؤثر على الإجراء الأساسي، وبالتالي يؤثر على الجانب المالي للنسبة، ومن المتوقع أن ينخفض معدل دوران الأصول ويزيد الرافعة المالية (De Faria Olivo et al, 2022).

والمعيار المحاسبي (16) الذي يحكم عقود الإيجار لا يتطلب الاعتراف بالالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلي في القوائم المالية. على العكس من ذلك، سيتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 الاعتراف بالتزامات الإيجار للمدفوعات التي يتعين دفعها للمؤجر في صافي المركز المالي، مما سيكون له تأثير كبير على مؤشرات رأس المال والقوة المالية مثل مؤشرات الأداء الرئيسية (مؤشرات الأداء الرئيسية) والتعهدات، واضعو المعايير (على سبيل المثال، IASB، أهم مجلس لمعايير المحاسبة حول العالم و FASB- مجلس معايير المحاسبة المالية، وهو أهم مجلس لمعايير المحاسبة في الولايات المتحدة، والذي يعمل معاً في هذا المشروع لأكثر من 10 سنوات) نموذجاً محاسبياً جديداً ينطبق على المستأجرين/والمؤجرين، بهدف الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المتعلقة بالحقوق والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار (مع بعض الاستثناءات المحدودة) بغض النظر عن طبيعتها. لا شك أن الهدف من النموذج المحاسبي الجديد هو التغلب على الافتقار المزعوم للشفافية في النموذج المحاسبي رقم (IAS 17)، لتجنب أو تقليل العقود المهيكلة (المهيكلة لغرض وحيد هو تحقيق تأثير محاسبي معين)، وفي نهاية المطاف، تحسين قابلية المقارنة من القوائم المالية، على سبيل المثال، ضع في اعتبارك حالة شركتي طيران، تمتلك إحدهما الطائرات كملكيات، بينما تستأجر الأخرى الطائرة بموجب عقد إيجار تشغيلي، حالياً أصول والتزامات هاتين الشركتين غير قابلة

للمقارنة، في حين أنها ستكون قابلة للمقارنة بعد اعتماد المعيار المحاسبي الجديد، المعيار الدولي

لإعداد التقارير المالية رقم 16 (Magli, Nobolo, & Ogliari, 2018)

4.2.2 الفرق بين المعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) و المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

(IFRS 16)

الجدول (1.2): الفروقات بين المعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

(IFRS 16)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 16)	المعيار المحاسبي الدولي (IAS 17)
يسمح بإدراج كافة عقود الايجار في ميزانية المستأجرين.	يسجل المستأجر والمؤجر عقد الايجار في صورة تأجير تمويلي او تأجير تشغيلي
يركز المعيار على استخدام عقد الإيجار. هذا يعني أنه يجب أن يكون للمستأجر الحق الحصري في استخدام الأصل المؤجر لفترة معينة من الزمن	اهتم معيار المحاسبة الدولي 17 بالمخاطر والمكافآت.
ينصب التركيز على من لديه الحق في استخدام الأصل.	ينصب التركيز على من يتحمل مخاطر ومزايا عقد الإيجار
الاعتراف بكامل عقود الايجار في ميزانية المستأجر ضمن الأصول والمطلوبات	يصنف عقود الايجار إلى عقد تأجير تمويلي يظهر ضمن ميزانية الشركة وعقد إيجار تشغيلي يظهر ضمن الإيضاحات في البيانات المالية فقط

المصدر: من إعداد الباحث، 2022.

5.2.2 تأثير المعيار (IFRS 16) على:

- قائمة الدخل

يؤثر المعيار (IFRS 16) على قائمة الدخل نظراً للاعتراف بمصروف اهلاك "أصل حق الاستخدام" والاعتراف بالفوائد، وذلك بدلاً من مصروف الايجار التشغيلي، ومن ثم التأثير على الربح قبل الفائدة والضريبة والاهلاك، والربح قبل الفائدة والضريبة، كما سيؤثر المعيار الجديد على قائمة التدفقات النقدية، نظراً لأن مدفوعات الايجار والتي كانت يتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية بالكامل في المعيار السابق IAS 17، سيتم تقسيمها جزء يعكس الفائدة على التزام الايجار سيتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية، بينما المدفوعات النقدية للالتزام الايجار تعرض ضمن الأنشطة التمويلية (Ali, 2021) وعلى الرغم من أن المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجرين لم تتغير بشكل جوهري في المعيار الجديد (IFRS 16)، إلا أنه ينبغي على المؤجرين أن يكونوا على وعى ودراية بالإرشادات والتوجيهات الجديدة بشأن تعريف عقد الايجار، ومعاملات البيع وإعادة التأجير، هذا بالإضافة إلى ضرورة فهم التغيرات في المعالجة المحاسبية للمستأجرين لما لها من تأثير على سلوكيات المستأجرين وسوق الايجار وطريقة المفاوضة مع عملائهم (BDO, 2017)

- الاستعداد لتسجيل عقود الإيجار الخاصة بالشركة

عند حساب الإيجارات، يجب أن يُفَرَّقَ المستأجرون حالياً بين عقد الإيجار التمويلي المُدرج في المركز المالي وعقد الإيجار التشغيلي غير المدرج فيها، ولكن وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board)، يُصعَّب ذلك الأمر الحصول على صورة دقيقة حول أصول التأجير الخاصة بالشركة والتزاماتها. وعندما تدخل قواعد المعيار الدولي لإعداد

التقارير المالية رقم 16 حيز التنفيذ، ستحتاج جميع عقود الإيجار تقريبًا إلى أن تُسجّل في المركز المالي في صورة أصول والتزامات بما يحل هذه المشكلة (Ozturk, 2022)

- تقييم العقود

يُعد تعريف عقد الإيجار أوسع بموجب قواعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 مما هو منصوص عليه في قواعد معايير المحاسبة الدولية (IAS 17) الحالية، لذا ستحتاج الشركات إلى تقييم عقودها لتحديد عناصر الإيجار المحتملة ومعرفة ما إذا كانت تقع ضمن التوجيهات الجديدة. تنص قواعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على أنّ العقد يُعد عقد إيجار إذا كان "ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدّد لفترة من الوقت مقابل منفعة" (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16)، ولتحديد إمكانية النظر إلى عقد باعتباره عقد إيجار، ستحتاج الشركات بالتالي إلى تحديد ما إذا كان هناك أصل مُحدد، وما إذا كان يحق لها الحصول على جميع المنافع الاقتصادية الناجمة عن استخدام ذلك الأصل (الرواشدة، 2017).

لذلك، وعلى سبيل المثال، إذا كانت شركتك تستأجر جزءًا من منشأة تخزين للاحتفاظ بالسلع داخلها، ولكن هذه المنطقة تختلف باختلاف المساحة المتوفرة، فمن غير المحتمل تصنيف ذلك على أنه إيجار وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، نظرًا لعدم إمكانية تحديد أصل بعينه. ومع ذلك، إذا استأجرت شركتك وحدة بعينها في منشأة التخزين لفترة مُحددة من الوقت، فسيمكن تحديد الأصل وبالتالي يُعد عقدك عقد إيجار (اسماعيل، 2021).

-مراجعة قرارات التأجير الحالية

سيؤثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على مقاييس الأداء والنسب المالية مثل دوران الأصول ومعدل الاقتراض والنسبة الحالية وتغطية الفائدة وصافي الدخل، ولذلك من الضروري أن تستعد الشركات لهذه التغييرات، سيشهد العديد من المستأجرين زيادةً في التدفقات النقدية التشغيلية، حيث يمكن فقط تقديم الجزء الوحيد من مدفوعات الإيجار الذي يعكس الفائدة وفق الالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار في أنشطة التمويل (راضي وفرحان، 2022).

وستحتاج الشركات التي يُحتمل أن تُجري معاملات في أسواق رأس المال قبل أو بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 أن تفكر ملياً في التأثير الذي سيُصيب نسب الاقتراض الخاصة بهم، وقد ترغب في مراجعة بعض قرارات التأجير (Belesis et al, 2021)

-البحث عن فترات تأجير أكثر مرونة

يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 باستثناءين، وهما: عقود الإيجار التي تُقدَّر مدتها بـ12 شهراً أو أقل مع عدم وجود خيار شراء، وعقود الإيجار التي يكون فيها للأصل محل العقد قيمة منخفضة حين يكون جديداً. لذلك، على سبيل المثال، إذا استأجرت شركة مكان عمل لبضعة أشهر، فلا يجب تسجيل ذلك في المركز المالي. ومن ثم فإن الشركات التي ترتبط حالياً بعقود إيجار أطول قد تفكر في البحث عن شروط إيجار أكثر مرونةً للمساعدة في إدارة التأثير على مركزها المالي (محمود، 2018).

-إعادة النظر في نوع وطول عقود الإيجارات العقارية

ولمّا كانت عقود الإيجار العقارية، بما في ذلك أماكن العمل، ستحتاج إلى الإدماج في المركز المالي بعد تطبيق قواعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، فقد تلجأ الشركات إلى الانتقال إلى فترات إيجار أقصر أو الاستعانة بمصادر خارجية من مزودي أماكن العمل المُجهّزة كبديل وبموجب الاستثناءين الموضحين أعلاه، لن يلزم إدراج هذه الأماكن في الميزانية العمومية، مما يساعد على تخفيف العبء الإداري (الرواشدة، 2017).

6.2.2 سلبيات المعيار (IFRS 16)

تبين اسماعيل (2021) أنّ المعيار (IFRS 16) عالج بعض أوجه القصور التي كانت في المعيار المحاسبي (IAS17) إلا إنّ المعيار الجديد اوجد بعض القصور في المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمستأجر والمؤجر، وهذا القصور فتح باب التهرب من رسملة الاصول المستأجرة، بهدف الحصول على التمويل خارج الميزانية، إذ ان عدم سماح المعيار للمستأجر بأن يعتبر العقد عقد ايجار تشغيلي اذا رغب المستأجر في عدم رسملة الاصل المستأجر، وهذا اسهم في اضعاف امكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المستأجرة، إذ يقوم بعضها برسملة الاصول، وبعضها الاخر لا يقوم بذلك.

2.2.2 لمحة عن بورصة فلسطين:

كان تأسيس بورصة فلسطين في عام 1995 كشركة مساهمة خاصة لتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتسخير المدخرات، وكذلك تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية، وبالتالي توفير أسواق مالية قائمة على الادخار مملوكة للقطاع الخاص، ثم في عام 2010م، أصبحت البورصة شركة مساهمة عامة مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني. اسمها التجاري هو بورصة فلسطين. تم إدراجه وتداوله في 4 أبريل 2012م ليحتل المركز الثاني على مستوى البورصة

العربية، وقد تم تصميمه منذ البداية لجذب مستثمرين جدد على المستوى المحلي أو الإقليمي الدولي بقوانين وأنظمة حديثة، توفر أقصى درجات النزاهة والشفافية للمستثمرين، بالإضافة إلى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتكون أول بورصة عربية مؤتمتة بالكامل. تستخدم بورصة فلسطين نظام NASDAQ OMX الأمريكي للتحكم في المعاملات وإعادة الشحن والتحويل والتحكم في المعاملات الأخرى، وفي عام 2019، تحولت إلى نظام Nasdaq OMX من الجيل الثالث من أنظمة NASDAQ OMX عبر استخدام منصة التداول إكستريم (X-Stream). (بعبوات، 2020)

واستناداً لقانون الأوراق المالية رقم 12 في سنة 2004 تشرف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على عمل بورصة فلسطين، وتقوم البورصة بشكل رئيسي بالسعي لتنظيم تداول الأوراق المالية عن طريق العديد من القوانين والأنظمة التي توفر بيئة آمنة للتداول (الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين، 2020).

وتهدف بورصة فلسطين إلى تحقيق الأهداف الآتية كما وضحتها أبو فارة (2013) إلى:

1. إرساء الأساس لتبادل معلومات التداول وتقديم معلومات عادلة وشفافة لجميع العملاء، وبالتالي توفير فرص متساوية سواء كانت ربحاً أو خسارة.

2. الالتزام بتعزيز الوعي الاستثماري في البيئة المحلية وتوثيق العلاقات مع المؤسسات المحلية والدولية.

3. توفير نظام يضمن دقة وسرعة إنجاز المعاملات، وتعزيز العرض والطلب، وتوفير الأمن لعمليات الأوراق المالية.

4. الحرص على حماية المستثمرين من التلاعب والاحتيايل

5. استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لدخول السوق المحلي والمساعدة في التنمية

6. التأكد من توفير بيئة مستقرة لاتجاه السعر، بحيث يكون اتجاه السعر تدريجيًا ومنظمًا.

7. تطوير خدمات وأنشطة السوق من خلال توفير المعلومات والخبرة والابتكار التكنولوجي باستخدام

الأساليب والإجراءات الحديثة في تداول الأوراق المالية

8. الالتزام بتوفير البيئة المهنية لسوق الأوراق المالية وتسهيل التعامل مع المستثمرين في السوق المالية

من خلال توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة.

انضمت بورصة فلسطين وأصبحت عضواً نشطاً في اتحاد أسواق رأس المال العربية في عام 1998.

كما تم قبول بورصة فلسطين كعضو في اتحاد الأسواق الأوروبية الآسيوية ويقع مقرها في اسطنبول،

تركيا. بعد السوقين المصري والأردني، انضمت إلى اتحاد البورصة الأوروبية الآسيوية. ولجذب

الاستثمار الأجنبي، وقعت بورصة فلسطين اتفاقية مع بنك الشرق الأوسط البريطاني في عام 1999

لتزويد المستثمرين الأجانب بخدمات الحفظ الآمن ومقاصة الأوراق المالية، فلسطين كما تم افتتاح

البورصة في عام 2000. وفي 20 يونيو، تم توقيع اتفاقية المزاجية والتعاون وتبادل الخبرات مع سوق

ستوكهولم(ابو فارة، 2013)

في حين أعلنت بورصة فلسطين، بسبب جائحة فيروس كورونا، عن انخفاض أرباح شركاتها المدرجة

بنسبة 36% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت

أرباح الشركة المدرجة بعد خصم الضرائب للأشهر التسعة الأولى من عام 2020، 146 مليون

دولار، بانخفاض نسبته 36.8% عن صافي الربح البالغ 231 مليون دولار المحقق في نفس الفترة من

عام 2019 (موقع بورصة فلسطين، 2021)

الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

حتى نهاية عام 2021م، بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة 49 شركة، بتاريخ 30 سبتمبر 2020م كانت القيمة السوقية للشركات تقارب 271.3 مليار دولار، مقارنة بـ 757.3 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2019، وبالنظر إلى البورصة، تنقسم الشركات المتبقية إلى خمس قطاعات: الخدمات المصرفية والمالية، والتأمين، والاستثمارات، والصناعة والخدمات. بلغ عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة 8 شركات (موقع بورصة فلسطين، 2021).

الدراسات العربية المتعلقة بالدراسة بالمعيار (IFRS 16)

دراسة راضي وفرحان (2022) بعنوان أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS16) على القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية

هدفت الدراسة التعرف الى أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS16) على القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية ومعرفة الفرق بين الطريقة التي يتبعها البنك في قياس الإيجارات والطريقة المتبعة بالمعيار في القياس وكذلك معرفة الفرق. بين تصنيف البنك للإيجارات بين التشغيل والتمويل وتصنيف معياره وتبعات هذا التصنيف من حيث المعاملة من قبل البنك وفي المعيار، من خلال تحليل عقود الإيجار لمصرف التجارة العراقي وتصنيف تلك العقود إلى التشغيل والتمويل ومعرفة الطريقة التي يقيس بها البنك عقود الإيجار الخاصة به ومن ثم تصنيف عقود الإيجار وفقاً لمعيار وتطبيق طريقة القياس المستخدمة في المعيار، وهل هناك فرق في القياس أم لا. وتوصلت الدراسة الى أن هناك أثر لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على قياس عقود الإيجار في البنك.

دراسة علي والتميمي (2022) بعنوان المعالجات المحاسبية في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) عقود الإيجار وتأثيرها على ضريبة الدخل

هدفت الدراسة إلى مراجعة المعالجات المحاسبية لتمويل عقود الإيجار في سجلات الشركة المؤجرة ، وهي الشركة المستفيدة من الأصل وفقاً لمتطلبات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الإيجار، ولعرض بيان المركز المالي والدخل وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، وبيان تأثير تطبيقه على ضريبة الدخل المستحقة للشركة، تم اعتماد المعالجات المحاسبية موضعاً وفقاً للمعيار الدولي للتقارير

المالية رقم(16) عقود الإيجار لعرض والإفصاح عن البنود والحسابات التي تأثرت بهذه المعالجات، وكذلك عرض الحسابات الجديدة وفقاً لمتطلبات هذا المعيار في القوائم المالية ، على وجه الخصوص بيانات المركز المالي والدخل لمعرفة تأثيرها على ضريبة الدخل المستحقة ب قبل تطبيق هذا المعيار وبعده ، وتم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات، أهمها أن معظم الشركات قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) لا تعرض البنود المتعلقة بعقود الإيجار في البيان المالي. الموقف، بينما نلاحظ أن متطلبات تطبيق هذا المعيار تركز على عرض البنود المنفصلة المتعلقة بعقود الإيجار في بيان المركز المالي ضمن الأصول غير المتداولة (الحق في استخدام الأصل) وتشمل المطلوبات غير المتداولة (الالتزام من عقد إيجار الأصل) وهذا يساعد على تقييم أثر عقود الإيجار على بيان المركز المالي، وبناءً على نتائج البحث يوصي الباحثون بمجموعة من التوصيات أهمها حث القطاع الخاص، الشركات المساهمة التي لديها محفظة كبيرة من عقود الإيجار للعمل على دراسة تأثير تطبيق معيار التقارير المالية في دولي رقم (16) بشأن ضريبة الدخل وعرض القوائم المالية لما لها من أهمية كبيرة لدى أصحاب المصلحة.

دراسة دحام والفتلي(2021) بعنوان تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) لعقود الإيجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على ادائها المالي دراسة حالة في الشركة العامة لموانئ العراق

هدفت الدراسة التعرف الى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 (عقود الإيجار) في الوحدات الاقتصادية العراقية وبيان انعكاسه على ادائها المالي، تم تحليل مؤشرات الاداء المالي الرئيسية المتمثلة بمؤشرات(السيولة والربحية والنشاط والمديونية)قبل وبعد اجراء التعديلات وبيان مدى التغير الحاصل على تلك المؤشرات جراء التعديل وكذلك معرفة مدى كفاءة الشركة في استخدام

مواردها المتاحة لغرض عمليات التوسع والنمو ومعرفة مصادر التمويل للحصول على الاصول، وبرز ما توصلت اليه الدراسة، ساهم النموذج المعدل للقوائم المالية وفق لمتطلبات المعيار الدولي للايجار IFRS16، عند تطبيقه على عينة الدراسة (الشركة العامة لموانئ العراق) على تحسين نسب ومؤشرات الاداء المالي للشركة، مما يثبت ان للمعيار IFRS16 اثر ايجابي على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية المطبقة له، كما انه يساعد في تحسين عملية الافصاح عن القوائم المالية من خلال الافصاح عن كافة بيانات عقد الايجار التمويلي ضمن بنود القوائم المالية على عكس ما كان معمول به قبل التعديل، والذي يتعامل مع كافة عقود الايجار كعقود ايجار تشغيلية ولا يتم الافصاح عن بياناتها ضمن بنود التقارير المالية

دراسة اسماعيل(2021) بعنوان متطلبات المحاسبة عن عمليات التأجير التشغيلي في ضوء

المعيار IFRS16 وموقف مراقب الحسابات منها

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات المحاسبة عن عمليات التأجير التشغيلي في ضوء معيار IFRS16، والتعرف على الخطوات والإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات التأجير التشغيلي، واعتمد البحث على المنهج العلمي المعاصر الذي يجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وتوصل البحث إلى إنه يجب على مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات التأجير التشغيلي في ضوء معيار IFRS16 القيام بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي فيما يتعلق بالخصوص بالعمليات المالية التي تخص نشاط التأجير التشغيلي، والتحقق من مدي سلامة المحاسبة عن عمليات التأجير التشغيلي، والتحقق من سلامة التأكيدات عن كل بند من البنود الجوهرية للقوائم المالية التي تتضمن عمليات تأجير تشغيلي أو تتضمن ارتباط بها، وتقييم نتائج مراجعة عمليات

التأجير التشغيلي، وفي النهاية يقوم مراقب الحسابات بإصدار تقرير المراجعة عن عمليات التأجير التشغيلي.

دراسة محمد وجبير (2020) بعنوان الجوهر الاقتصادي للممارسة المحاسبية في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم 16 الأيجارات هدفت الدراسة التعرف الى الدور الذي يمارسه معيار الإبلاغ المالي رقم 16 في اجراء التغير المناسب في الممارسات المحاسبية بالشكل الذي يعكس الجوهر الاقتصادي لها وذلك من خلال تطبيق اطار مقترح متمثل برسمة عقود الأيجار في القوائم المالية لعينة من الشركات العراقية للفترة المالية من (2010- 2015) واهم ما توصل اليه البحث يتمثل بان معيار الإبلاغ المالي رقم 16 جاء لوصف مشروع التقارب بين FASB و IASB في توحيد الممارسات المحاسبية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأيجار وجهود المجلسين لوضع معايير للمحاسبة عن عقود الأيجار فضلا عن ان الشروط الصارمة لرسملة عقود الأيجار والتي غطت على المرونة الكبيرة التي كانت موجودة بموجب المعايير السابقة مثل معيار 13 ومعيار 17 الصادر عن IASB والتي ادت الى التباين في المعالجة المحاسبية لهذه العقود في ظل نفس الوقائع.

دراسة سلمان وجاري(2019) بعنوان تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي 16 IFRS في البيئة العراقية ودوره في تحسين المؤشرات المالية للوحدات الاقتصادية بالتطبيق على الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية.

هدفت الدراسة البحث في تبني معيار 16 IFRS وفق خصوصية البيئة العراقية ومواجهة تحديات التطبيق وبما ينسجم مع توجه العراق في تبني معايير المحاسبة الدولية، وتأثير ذلك في جودة الإبلاغ المالي والتي تعكسها المؤشرات المالية للوحدات الاقتصادية المستأجرة بالبيئة العراقية، توصلت الدراسة الى أن معيار عقود الإيجار IFRS16 يعكس بدقة سعي ASB في أضاء الشفافية على التقارير

المالية للوحدات الاقتصادية الممارسة لنشاط الاستئجار وزيادة قابلية الفهم والمقارنة عند مستخدمي القوائم المالية من خلال تجسيد متطلبات المعيار IFRS 16 لجودة الإبلاغ المالي من خلال تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

دراسة مامش(2018) بعنوان اتجاهات المهنيين المحاسبين في الجزائر لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS16) على جودة خاصة ملائمة المعلومة المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.

هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل وفحص اتجاهات المهنيين المحاسبين في الجزائر لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS16) على جودة خاصة ملائمة المعلومة المالية في بيئة الأعمال الجزائرية من منظور المهنيين المحاسبين، وهذا عقب تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتاريخ 13 يناير 2016م للمقاربة المحاسبية الجديدة في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجاد، تم استخدام استبانة صممت خصيصاً للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وخضعت للتحليل (200) استبانة. وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في: الإحصاء الوصفي، اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test) وكذلك التحليل العاملي بطريقة تحليل المكونات. أظهرت نتائج البحث الميداني أن تحسين خاصية ملائمة المعلومة المالية لمستخدمي التقارير المالية في بيئة الأعمال الجزائرية الناتج عن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي الجديد (IFRS16) يخضع، من وجهة نظر المهنيين المحاسبين الجزائريين، إلى بعض العوامل التي تعتبر كمحددات أساسية: جودة المراجع وأهمية التدريب والهيئات المحاسبية، مستوى الوعي الثقافي المحاسبي للمستثمرين الاحتياجات المحاسبية والخصائص الاقتصادية للبلد التكيف مع الثقافة المحاسبية الجديدة.

دراسة عبد المنعم (2018) بعنوان أثر المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS16 على

تحسين القوائم المالية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS16 على تحسين القوائم المالية دراسة مقارنة بالمعيار (IAS17) واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي لتحقيق هدفها، وجاءت عينة الدراسة متمثلة (153) مفردة من المحاسبين والمراجعين بمكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى، ومجموعة من المراجعين في الجهاز المركزي للمحاسبات، ومجموعة من الأكاديميين المهتمين بمعايير التقارير المالية الدولية. وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج منها، أن تطبيق المعيار IAS17 المعدل أدى إلى العديد من المشكلات التي من أهمها مشكلة التمويل خارج الميزانية، والتحايل على شروط رسملة عقود الإيجار، وعدم التمثيل الصادق لعقود الإيجار، وعدم قابلية المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة التي تتعامل في أنشطة التأجير، وعدم توفير معلومات ملائمة وموثوقة وواضحة تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الصحيحة والرشيده. وأوصت الدراسة بقيام جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين في مصر عن تطبيق المتطلبات التي تتضمنها المعيار IFRS16 بشأن الاعتراف والقياس والإفصاح عن معاملات عقود الإيجار.

دراسة بن ميمون (2017) بعنوان المعالجة المحاسبية ومقارنة طرق القياس المحاسبي لعقود

الايجار عند المستأجر

هدفت الدراسة استعراض المعالجة المحاسبية ومقارنة طرق القياس المحاسبي لعقود الايجار عند المستأجر، حسب كل من IAS 17 و SCF و IFRS 16 باستعمال المنهج المقارن والمنهج الاستنباطي في استخلاص النتائج. من أهم النتائج ضرورة مواكبة التطورات في المجال المحاسبي

حسب IFRS16 خاصة بعد معرفة أن المعلومات المقدمة للمستخدمين حول التزامات عقود الإيجار في القوائم المالية حسب IAS 17 تفتقر للشفافية، وجعله حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية وتسهيل التداول به، وإيجاد نظام لتشجيع التعامل بتأجير التمويلي يساعد على تطبيق المعيار الجديد.

الدراسات الأجنبية المتعلقة بالدراسة بالمعيار (IFRS 16)

دراسة (De Faria Olivo et al, 2022) بعنوان

Impacts of the Adoption of IFRS 16 for Companies with Intensive Use of Mobile Assets

هدفت الدراسة التعرف الى آثار اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 للشركات ذات الاستخدام المكثف لأصول الهاتف المحمول، بعد اعتماده وتنفيذه في يناير 2019 قد أثر على قيمة الشركات، تم اختيار قطاع التعدين لأنه يحتوي على استخدام مكثف لأصول الهاتف المحمول. يستخدم هذا القطاع عقد الإيجار التشغيلي والتأجير من أجل الحصول على أصول تشغيلية متقلبة متاحة. تم تحليل ما مجموعه 1002 شركة في بورصات تورنتو ولندن وسيدني في التاريخين المرجعيين، تشير الاختلافات في العوائد غير الطبيعية إلى أن قيمة الشركات قد تأثرت بالإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وتنفيذه.

دراسة (Ozturk, 2022) بعنوان

Some Observations on IFRS 15 and IFRS 16 in the Airline Industry: The Case of Air France–KLM.

هدفت الدراسة التعرف الى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) والمعيار الدولي (16) في صناعة الطيران، دراسة حالة الخطوط الجوية الفرنسية (KLM)، إذ اعتمدت شركة الطيران

الفرنسية(AF-KLM) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 الذي تم اعتماده مبكرًا لعام 2018، وعملت على صياغة بياناتها المالية لعام 2017 باستخدام طريقة الأثر الرجعي الكاملة من خلال بيانات الشركة للعام 2018 ومقارنتها أثناء المرحلة الانتقالية من معيار المحاسبة الدولي 18 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 15، وكذلك من معيار المحاسبة الدولي 17 إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16، وتم استخدام نسب السيولة والملاءة والربحية مع نسب التدفق النقدي لتحليل التأثير التراكمي للمعيار الدولي 15 والمعيار الدولي 16 باستخدام القوائم المالية لعام 2017 والمعاد بيانها، وعليه توصلت الدراسة إلى انخفاض نسب السيولة وزيادة نسب الملاءة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك ، أدى التأثير التراكمي للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 و16 إلى إحداث تغيير تصاعدي بشكل عام في نسب الربحية بناءً على معايير الأداء العديدة التي يجب مراعاتها أثناء الانتقال من معيار المحاسبة الدولي 18 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 15 ومن معيار المحاسبة الدولي 17 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 16. بشكل عام، المعيار الدولي للتقارير المالية 15 له تأثير طفيف والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 له تأثير كبير على القوائم المالية لشركة AF-KLM. كما تم فحص مستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح الإلزامي لشركة الطيران من وجهة نظر المستأجر وتوصلت النتائج الى أن شركة الطيران امتثلت تمامًا لهذه الإفصاحات عند اعتمادها لأول مرة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وقدمت بعض الإفصاحات الطوعية كذلك.

دراسة (Tumpach et al, 2021) بعنوان

Datasets of impact of the first-time adoption of IFRS 16 in the financial statements of Slovak compulsory IFRS adopters

هدفت الدراسة التعرف الى مجموعات البيانات المتعلقة بتأثير تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(16) لأول مرة في القوائم المالية للسلفاكية المطبقة الإلجبارية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبحلول نهاية الفترة الانتقالية، تم جمع القوائم المالية لـ155 من الجهات السلفاكية التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتم استخراج البيانات ذات الصلة، وتصنيفها الى أربع فئات، تعد الفئات الثلاث الأولى من هذه الفئات مساعدة-معلومات عامة عن الشركة وبياناتها المالية، والمعلومات الأساسية حول عملية الانتقال من المعيار المحاسبي الدولي 17 المطبق سابقاً إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة في القوائم المالية، أما الفئة الرابعة فتبين تأثير اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على بيانات المركز المالي اعتباراً من تاريخ الانتقال.

دراسة (Belesis et al, 2021) بعنوان

Cumulative effect of IFRS 15 and IFRS 16 on maritime company financial statements: a hypothetical case

هدفت الدراسة التعرف الآثار المهمة التي قد تحدثها هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية للشركات البحرية، تستكشف الدراسة المركز المالي والأداء المالي لشركة بحرية افتراضية من خلال فحص إعداد بيانين ماليين رئيسيين، الميزانية العمومية وبيان الدخل، قبل وبعد اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) والمعيار الدولي للتقارير المالية(16)، هذه البيانات والمعلومات المالية التي أنها توفر مقارنة، وفقاً لنتائج هذه الدراسة، من المتوقع أن يكون تأثير المعيار

الدولي للتقارير المالية (15) محدودًا للغاية ويتعلق بشكل أساسي بتحميل بعض مصاريف الرحلة المباشرة، والتي تعتبر تكاليف عقد، بين الفترات المحاسبية. في المقابل، من المتوقع أن تكون تأثيرات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) أكثر حدة. تشمل التأثيرات الأكثر أهمية زيادة قوية في نسب الرافعة المالية، وزيادة في إجمالي الأرباح، وزيادة هائلة في مبالغ الميزانية العمومية، إن فهم هذه التأثيرات له أهمية كبيرة للمساهمين و مثمني الشركات والمستثمرين، حيث يمكن أن يقدم دليلاً على تأثير هذه المعايير المحاسبية الجديدة على المركز المالي لشركة بحرية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر النتائج المقدمة ضرورية لوضعي معايير المحاسبة، إذ يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات للتغيرات في الحالات المالية للشركات البحرية والتأثيرات المحتملة على المستخدمين.

دراسة (Tofanelo et al, 2021) بعنوان

IFRS 16-Impact on the Assets of the Major Airlines Operating in Brazil

هدفت الدراسة التعرف إلى التأثيرات التي سيحدثها اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على الوضع المالي، أي ما سيكون التأثير على القيمة الإجمالية لأصول شركات الطيران العاملة في السوق البرازيلية، ومن الواضح أن المحاسبة الجديدة للطائرات المكتسبة من خلال عقود الإيجار التشغيلية، وهي أداة أساسية لأي شركة في القطاع، تتماشى تمامًا مع جوهر العملية لذلك قام المؤلفون ببناء المنهجية من خلال مقارنة المؤشرات بين (3) شركات في صناعة الخطوط الجوية البرازيلية، جنبًا إلى جنب مع جمع البيانات من خلال المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها في الملاحظات التفسيرية حول المدفوعات المستقبلية لعقود الإيجار التشغيلي، تظهر النتائج أنه مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، كانت هناك تغييرات كبيرة في مؤشرات مديونية

الشركات، بسبب التغيرات الكبيرة في محاسبة الأصول، مما أثر على هيكل رأس المال وربحية الشركات.

دراسة (Saptono, P. B., & Khozen, 2021) بعنوان

Income Tax and VAT Issues Concerning Lease after IFRS 16 Convergence in Indonesia

هدفت الدراسة إلى تحليل قضايا ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة على معاملات الإيجار بعد تقارب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في إندونيسيا، تم جمع البيانات من خلال المقابلات من خلال مقابلات متعمقة مع المخبرين مثل مجلس معايير المحاسبة التابع لمعهد الاستثمار الدولي والمحاضرين والأكاديميين ومسؤول المديرية العامة للضرائب، كما تم استخدام البيانات الثانوية لإثراء التحليل، توصلت أن السلطات الضريبية بحاجة إلى وضع سياسات ضريبية يمكن أن توفر اليقين القانوني كمكمل لتضييق الفجوة العملية بين المحاسبة والضرائب، كما توصلت الدراسة أن على السلطات الضريبية مناقشة أصحاب المصلحة المعنيين لمنع النزاعات الضريبية المحتملة في السنوات القادمة، بعض القضايا التي تحتاج السلطات الضريبية إلى ملاحظتها هي قضايا الضرائب المقتطعة عندما يسجل المستأجر مصاريف الفائدة وقضايا التحويل عندما يعترف المؤجر بأصل حق الاستخدام.

دراسة (Magli, 2018) بعنوان

The effects on financial leverage and performance

هدفت الدراسة إلى تحليل الآثار المحتملة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على المصدرين المدرجين للبيانات المالية والتأثيرات المختلفة التي يمكن أن يحدثها المعيار الجديد في

قطاعات الأنشطة المختلفة، وذلك على نسب الدين، إجمالي الأصول، والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، الإيرادات والديون، حقوق الملكية، توصلت الدراسة الى أن هناك تغيرات مهمة في القوائم المالية للمستأجر، على وجه الخصوص في الميزانية العمومية، كذلك يكون هناك زيادة في أصول الإيجار، وزيادة في المطلوبات المالية وانخفاض في حقوق الملكية، بينما في بيان الدخل، ويكون هناك زيادة في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك وزيادة في تكاليف التمويل. ويختلف تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 اعتمادًا على استخدام عقود الإيجار التشغيلي بين قطاعات الأعمال المختلفة.

دراسة (Morales & Zamora, 2018) بعنوان

IFRS 16 (leases) implementation: Impact of entities' decisions on financial statements

هدفت الدراسة التعرف على دور المعار المحاسبي (16) المطبق من قبل المستأجرين والمعروف باسم نموذج الرسمة، ويهدف الاعتراف بمعظم عقود الإيجار التشغيلية السابقة في الميزانية العمومية وبالتالي التأثير على القوائم المالية للشركات في العديد من القطاعات، توصلت الدراسة الى انه يختلف التأثير على الشركة الفردية اعتمادًا على العديد من القرارات التي يجب على إدارة الشركة اتخاذها، منها المعالجات المحاسبية البديلة التي يسمح بها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 لجوانب معينة والتقديرية إذ يتم تحليل كل من هذه القرارات وتأثيرها على القوائم المالية وكيف يتوقع من الشركات معالجتها، ومن المتوقع أن تتخذ الشركات قرارات تقلل من تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على مستوى الرافعة المالية لديها.

دراسة (Zamora–Ramírez & Morales–Díaz,2018) بعنوان

Effects of IFRS 16 on key financial ratios of Spanish companies.

هدفت الدراسة اجراء تحليلاً تجريبياً لتقدير تأثير اعتماد معيار محاسبة الإيجار الجديد (IFRS 16) على القوائم المالية للشركات الإسبانية المدرجة. تم تصميم المنهجية لتكون أكثر اتساقاً مع المعيار النهائي فيما يتعلق بجوانب مثل مدة الإيجار، ومعدل الخصم، وكيفية قياس الأصول والتزامات الإيجار. توصلت الدراسة الى ان هناك تأثيراً كبيراً على القوائم المالية للشركات الإسبانية لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، وتأثير أكبر حتى من تأثير الشركات الأوروبية في تلك القطاعات الأكثر تضرراً، هناك تأثير مهم على الميزانية العمومية: ازداد إجمالي الأصول والخصوم، مما ينطوي على زيادة في نسب الرافعة المالية. وشهد نسبة تغطية الفائدة انخفاضاً كبيراً. والتأثيرات أعلى في تلك القطاعات ذات الحجم النسبي لعقود الإيجار، مثل التجزئة والفنادق والخدمات المهنية ووسائل الإعلام، لم نجد نتائج متسقة فيما يتعلق بالربحية.

دراسة (Öztürk & Serçemeli,2016) بعنوان

Impact of New Standard" IFRS 16 Leases" on statement of financial position and key ratios: a case study on an airline company in turkey

هدفت الدراسة فحص بيان المركز المالي للمؤسسة المستأجرة بعد الانتقال إلى المالية الجديدة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وتأثيرات التغيير في النسب الأساسية. لهذا الغرض ، يمكن للآثار تحدث في المركز المالي لشركة طيران لديها أنشطة في تركيا نتيجة لتطبيق ذات الصلة تم فحص المعيار. تظهر نتائج الدراسة أن انعكاس الإيجارات التشغيلية على الميزان يجب أن تتسبب

الورقة في زيادات كبيرة في الأصول والخصوم ولهذا السبب؛ يجب أن يكون هناك قيمة كبيرة زيادة نسبة الالتزام / الأصول وانخفاض كبير في العائد على الأصول

ما يميز الرسالة الحالية

تمتاز الدراسة الحالية في كونها طبقت على جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إذ قامت بمعرفة تأثير تطبيق المعيار (IFRS 16) على كافة الشركات في القطاعات، قبل وبعد التطبيق، فيما ركزت الدراسات السابقة على اختيار قطاع معين او شركة بعينها، فبعض الدراسات كانت قبل تطبيق المعيار والآخرى بعد تطبيق المعيار.

كما انها تعد الدراسة الأولى التي قامت بدراسة تطبيق المعيار (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية حيث لم يجد الباحث اي دراسة سابقة قامت بذلك على الشركات الفلسطينية.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً في تنفيذ الدراسة، حيث يتضمن تعريف منهج الدراسة، وصف مجتمع الدراسة، تحديد عينة الدراسة، بيان إجراءات الدراسة، الأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج.

منهج الدراسة:

تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث يعرف هذا المنهج بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل، يتم من خلالها وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين المكونات والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل (عليان، 2001).

وتتمثل البيانات والمعلومات في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأعوام (2016-2018) قبل تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) والفترة الزمنية بعد تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) للأعوام (2019-2021) للمزيد انظر ملحق (1)

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (49) شركة في العام 2021م.

عينة الدراسة:

قام الباحث بدراسة كافة القوائم المالية المنشورة لكافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (49) شركة، وجد الباحث أنّ عدد الشركات التي قامت بتطبيق المعيار الدولي (IFRS 16)، وقامت بالافصاح عن التزاماتها الايجارية بلغ عددها (29) شركة، مع العلم أنّه تم استبعاد (20) شركة، منها (14) شركة لم تتأثر بالمعيار الدولي (IFRS 16)، و(6) شركات ستقوم بتطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) في بداية عام 2022م، لذلك تتمثل عينة الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي قامت بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) بدءاً من 2019/1/1م، والتي يبلغ عددها (29). (للمزيد انظر ملحق 2)

المعالجة الإحصائية:

بعد تجميع المؤشرات المالية المرغوب دراستها، تم تنظيمها على بيانات متسلسلة حسب السنوات من 2016-2021 لكل شركة من الشركات التي طبقت المعيار المحاسبي (IFRS 16) و البالغ عددها 29 شركة، وبعد ذلك تم أخذ الوسط الحسابي للسنوات 2016-2018 لكل شركة ولكل مؤشر مالي من أجل حساب المتغيرات التي تمثل قيم المؤشرات المالية في مرحلة ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16)، كما تم أخذ الوسط الحسابي للسنوات 2019-2021 لكل شركة ولكل مؤشر مالي من أجل حساب المتغيرات التي تمثل قيم المؤشرات المالية في مرحلة ما بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16)، وبذلك تكون لدينا متغيرين لكل مؤشر مالي: الأول يمثل متوسطات القيم في مرحلة ما قبل التطبيق والثاني يمثل متوسطات القيم في مرحلة ما بعد التطبيق، وبذلك يكون قد تكون لدينا 29 زوج مرتب قبلي وبعدي لكل مؤشر مالي. وفي هذه الحالة من أجل دراسة الفروق بين التطبيق القبلي والبعدي، فإنه يجب استخدام اختبار ت للعينتين المرتبطين للأزواج المرتبة (Paired Samples T test) وهو اختبار معلمي أو اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) وهو اختبار لامعلمي، وسوف يتم الاعتماد على اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test) والذي يحدد أي الاختبارين يجب استخدامه. وبناء على كل ما سبق فإنه يمكننا فقط إجراء تحليل الفروق بين التطبيق القبلي والبعدي على مستوى القطاعات وعلى مستوى الدرجة الكلية لكل الشركات في جميع

القطاعات فقط، ولا يمكن إجراء التحليل على مستوى الشركة الواحدة لأنه يوجد في هذه الحالة زوج مرتب واحد فقط لكل شركة.

من ناحية أخرى، ومن أجل حساب الفروق حسب كل شركة فقد تم انشاء متغير جديد ثنائي القيم (0 أو 1) حيث تمثل القيمة 0 فيه جميع السنوات في مرحلة ما قبل التطبيق والقيمة 1 تمثل جميع السنوات في مرحلة ما بعد التطبيق، وبهذا الشكل يمكن استخدام أحد الاختبارين: اختبار ت للعينتين المستقلتين (Independent Samples T test) وهو اختبار معلمي أو اختبار مان-ويني (Mann-Whitney) وهو اختبار لامعلمي حسب ما يقرره اختبار التوزيع الطبيعي. وفي هذه المرحلة فإن حجم البيانات يساوي 172 في كل مؤشر مالي حسب ما تم توفيره من البيانات لكل شركة (يوجد شركة تمكين للتأمين تم تأسيسها في عام 2017 لذلك لم تتوفر البيانات المالية للأعوام 2016,2017 قبل تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16)).

وقد الاعتماد في تحليل البيانات على استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والوسيط لأن الاختبارات اللامعلمية هي اختبارات حول الوسيط والاختبارات المعلمية تكون حول الوسط الحسابي. كما تم استخراج أدنى قيمة وأعلى قيمة والمدى في مرحلة تحليل الإحصاءات الوصفية، حيث تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS بالإضافة إلى برنامج الإكسل (Excel) لتنظيم البيانات وتجميعها.

تحليل النتائج

1. الإحصاءات الوصفية العامة للمؤشرات المالية:

الجدول التالي يوضح قيم الإحصاءات الوصفية (الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، أدنى قيمة، أعلى قيمة، المدى) للمؤشرات المالية محل الدراسة لجميع الشركات (يوجد شركة تمكين للتأمين تم تأسيسها في عام 2017 لذلك لم تتوفر البيانات المالية للأعوام 2016,2017 قبل تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16)):

الجدول (1.4): يوضح الإحصاءات الوصفية (الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، أدنى قيمة، أعلى قيمة، المدى) للمؤشرات المالية محل الدراسة لجميع الشركات (N=172).

المؤشر المالي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المدى
نسبة الديون الى حقوق الملكية	2.286	3.046	0.062	12.401	12.340
نسبة الديون الى الاصول	0.517	0.246	0.058	0.925	0.867
العائد على الاصول	0.030	0.042	-0.134	0.201	0.335
العائد على حقوق الملكية	0.064	0.075	-0.231	0.292	0.523
التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية	11601446.35	22010787.33	-51033360.00	129673236.00	180706596.00
صافي الدخل	5926075.70	10310807.37	-9678557.00	56254327.00	65932884.00
المطلوبات	364061017.60	938079502.68	764988.06	6012122377.00	6011357388.94
الملكية	130568239.69	218943154.24	3467589.50	1077121207.00	1073653617.50
الاصول	494629257.29	1041173153.28	4356095.50	6508221806.00	6503865710.50

من نتائج الجدول السابق، بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر نسبة الديون الى حقوق الملكية للشركات (2.286) كما تراوحت قيمه ما بين (0.062 - 12.401)، كما بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر نسبة الديون الى الاصول للشركات (0.517) و تراوحت قيمه ما بين (0.058 - 0.925)، كما بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر العائد على الاصول للشركات (0.03) كما تراوحت قيمه ما بين (-0.134 - 0.201)، كما بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر العائد على حقوق الملكية للشركات

(0.064) كما تراوحت قيمه ما بين (-0.231 - 0.292)، و بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر حصة السهم للشركات (0.222) كما تراوحت قيمه ما بين (-0.139 - 3.124).

كما يتضح من الجدول السابق بأن قيمة الوسط الحسابي لمؤشر التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية للشركات بلغت (11601446.35) و تراوحت قيمه ما بين (-51033360 _ 129673236)، كما بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر صافي الدخل للشركات (5926075.7) كما تراوحت قيمه ما بين (-9678557 _ 56254327)، وبلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر المطلوبات للشركات (364061017.6) كما تراوحت قيمه ما بين (764988.06 - 6012122377)، كما بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الملكية للشركات (130568239.69) كما تراوحت قيمه ما بين (3467589.5 - 1077121207)، و بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الاصول للشركات (494629257.29) كما تراوحت قيمه ما بين (4356095.5 - 6508221806).

الجدول (2.4): يوضح الإحصاءات الوصفية (الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، أدنى قيمة، أعلى قيمة، المدى) للمؤشرات المالية محل الدراسة لجميع الشركات حسب القطاعات (N=172).

القطاع					المؤشر المالي	
قطاع التأمين	قطاع الصناعة	قطاع الاستثمار	قطاع البنوك و الخدمات المالية	قطاع الخدمات		
N=34	N=36	N=36	N=48	N=18		
2.430	0.628	0.952	4.933	0.939	الوسط الحسابي	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.601	0.471	0.609	4.636	0.804	الانحراف المعياري	
0.823	0.062	0.205	0.099	0.114	أدنى قيمة	
3.447	1.726	2.383	12.401	3.022	أعلى قيمة	
2.625	1.665	2.178	12.303	2.909	المدى	نسبة الديون الى الاصول
0.698	0.343	0.445	0.614	0.404	الوسط الحسابي	
0.064	0.156	0.146	0.315	0.222	الانحراف المعياري	
0.451	0.058	0.170	0.090	0.102	أدنى قيمة	
0.775	0.633	0.704	0.925	0.751	أعلى قيمة	العائد على الاصول
0.324	0.575	0.534	0.836	0.649	المدى	
0.030	0.063	0.020	0.010	0.035	الوسط الحسابي	
0.024	0.050	0.049	0.017	0.044	الانحراف المعياري	
-0.061	-0.021	-0.134	-0.025	-0.024	أدنى قيمة	العائد على الاصول
0.074	0.201	0.084	0.070	0.113	أعلى قيمة	
0.135	0.222	0.218	0.095	0.137	المدى	
0.103	0.090	0.035	0.046	0.043	الوسط الحسابي	

0.069	0.064	0.100	0.051	0.061	الانحراف المعياري	حقوق الملكية
-0.111	-0.032	-0.231	-0.079	-0.096	أدنى قيمة	
0.292	0.223	0.198	0.131	0.129	أعلى قيمة	
0.402	0.255	0.429	0.211	0.224	المدى	
6079940.82	3039463.13	6792347.35	24462347.42	14477385.06	الوسط الحسابي	
5132560.09	3252263.53	8378107.74	36442532.02	15593644.25	الانحراف المعياري	التدفق النقدي
-767466.00	134188.00	76956.00	-51033360.00	-4334333.00	أدنى قيمة	للأنشطة
23157358.00	12601764.00	38747302.00	129673236.00	40987876.00	أعلى قيمة	التشغيلية
23924824.00	12467576.00	38670346.00	180706596.00	45322209.00	المدى	
2635679.47	2396666.98	6163487.55	11573645.04	3665077.39	الوسط الحسابي	
2083214.33	2187893.81	10584232.42	15244899.97	5856771.86	الانحراف المعياري	صافي الدخل
-1486936.00	-162607.00	-9678557.00	-4623095.00	-6645620.00	أدنى قيمة	
7809052.00	8872905.00	37939909.00	56254327.00	13423802.00	أعلى قيمة	
9295988.00	9035512.00	47618466.00	60877422.00	20069422.00	المدى	
62488355.82	13172428.24	124883995.56	1135470128.69	56738527.50	الوسط الحسابي	
36027512.30	11293842.92	138350543.29	1528653107.86	70889448.71	الانحراف المعياري	المطلوبات
5529629.00	1150867.00	764988.06	1189973.00	4899484.00	أدنى قيمة	
158015267.00	52411047.00	426622492.00	6012122377.00	210108899.00	أعلى قيمة	
152485638.00	51260180.00	425857503.94	6010932404.00	205209415.00	المدى	
27443850.53	24373615.60	131413582.57	307514190.13	64201447.11	الوسط الحسابي	
17865588.74	16498287.62	170346447.42	318913067.61	43035447.84	الانحراف المعياري	الملكية
6720353.00	5083658.00	3467589.50	11426387.00	6558154.00	أدنى قيمة	
60915404.00	68569521.00	537018000.00	1077121207.00	117008921.00	أعلى قيمة	
54195051.00	63485863.00	533550410.50	1065694820.00	110450767.00	المدى	
89932206.35	37546043.83	256297578.18	1442984318.81	120939974.61	الوسط الحسابي	
53122999.69	23692609.49	296031210.86	1605913401.15	97534471.66	الانحراف المعياري	الاصول
12249982.00	6796805.00	4356095.50	12934931.00	12305476.00	أدنى قيمة	
218249374.00	86892982.00	842176000.00	6508221806.00	279628395.00	أعلى قيمة	
205999392.00	80096177.00	837819904.50	6495286875.00	267322919.00	المدى	

من نتائج الجدول السابق، بلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر نسبة الديون الى حقوق الملكية (4.933) مقابل (قطاع البنوك و الخدمات المالية) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر نسبة الديون الى حقوق الملكية (0.628) مقابل (قطاع الصناعة)، و بلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر نسبة الديون الى الاصول (0.698) مقابل (قطاع التأمين) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر نسبة الديون الى الاصول (0.343) مقابل (قطاع الصناعة)، كما بلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر العائد على الاصول (0.063) مقابل (قطاع الصناعة) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي

لمؤشر العائد على الاصول (0.01) مقابل (قطاع البنوك و الخدمات المالية)، وبلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر العائد على حقوق الملكية (0.103) مقابل (قطاع التأمين) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر العائد على حقوق الملكية (0.035) مقابل (قطاع الاستثمار)، وبلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر حصة السهم (0.456) مقابل (قطاع الصناعة) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر حصة السهم (0.056) مقابل (قطاع الخدمات).

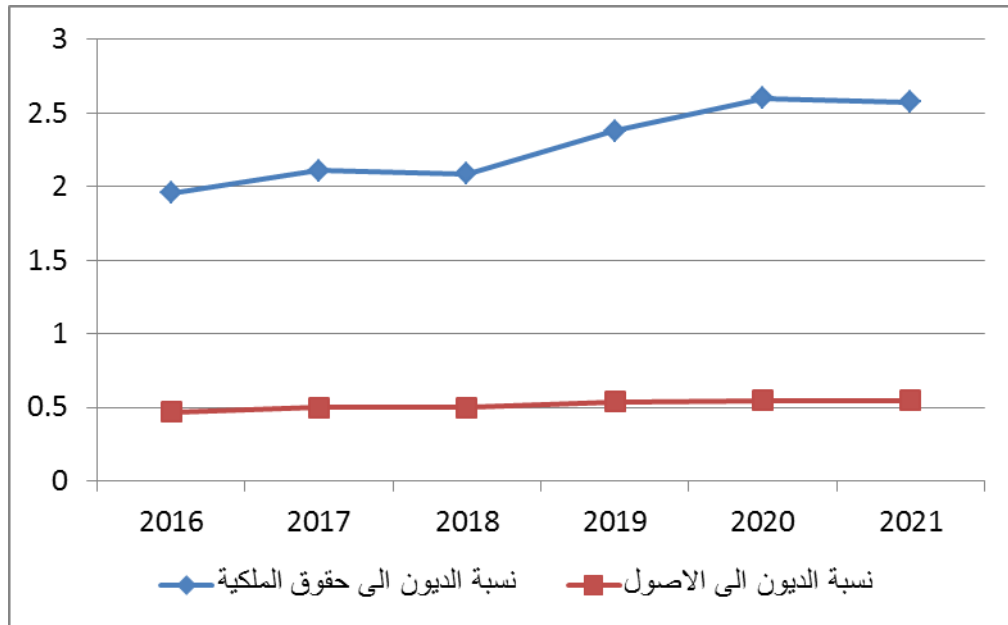
ومن نتائج الجدول السابق، بلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية (24462347.42) مقابل (قطاع البنوك والخدمات المالية) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية (3039463.13) مقابل (قطاع الصناعة)، كما بلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر صافي الدخل (11573645.04) مقابل (قطاع البنوك و الخدمات المالية) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر صافي الدخل (2396666.98) مقابل (قطاع الصناعة)، وبلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر المطلوبات (1135470128.69) مقابل (قطاع البنوك والخدمات المالية) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر المطلوبات (13172428.24) مقابل (قطاع الصناعة)، كما بلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر الملكية (307514190.13) مقابل (قطاع البنوك والخدمات المالية) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر الملكية (24373615.6) مقابل (قطاع الصناعة)، وبلغت قيمة أعلى وسط حسابي لمؤشر الاصول (1442984318.81) مقابل (قطاع البنوك و الخدمات المالية) بينما بلغت أدنى قيمة وسط حسابي لمؤشر الاصول (37546043.83) مقابل (قطاع الصناعة).

الجدول (3.4): يوضح الإحصاءات الوصفية (الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، أدنى قيمة، أعلى قيمة، المدى) للمؤشرات المالية محل الدراسة لجميع الشركات حسب السنوات (N=172).

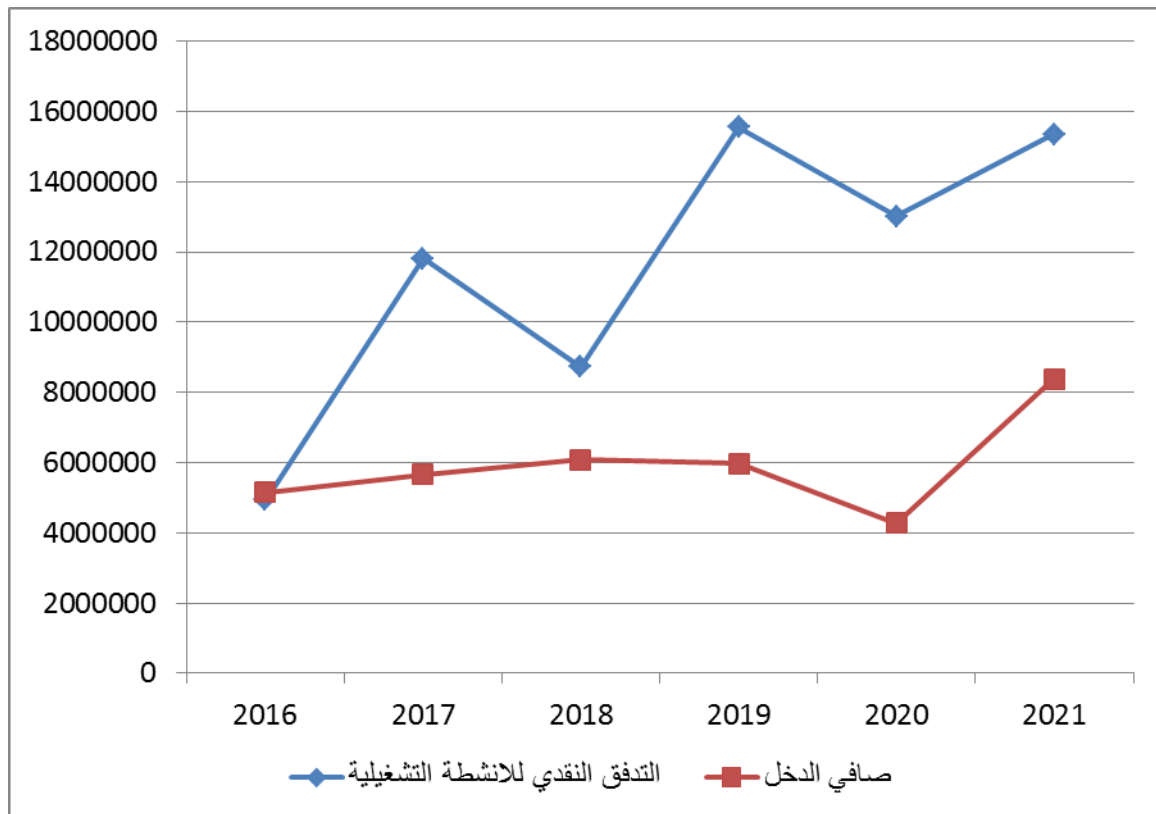
السنة						المؤشر المالي	
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
N=29	N=29	N=29	N=29	N=28	N=28		
2.574	2.600	2.376	2.085	2.108	1.957	الوسط الحسابي	نسبة الديون الى حقوق الملكية
3.258	3.394	3.151	2.982	2.898	2.738	الانحراف المعياري	
0.114	0.128	0.114	0.113	0.099	0.062	أدنى قيمة	
12.119	12.401	11.380	10.836	10.063	9.779	أعلى قيمة	
12.005	12.274	11.266	10.723	9.965	9.718	المدى	
0.545	0.547	0.538	0.500	0.498	0.469	الوسط الحسابي	نسبة الديون الى الاصول
0.249	0.250	0.238	0.236	0.247	0.266	الانحراف المعياري	
0.102	0.113	0.102	0.101	0.090	0.058	أدنى قيمة	
0.924	0.925	0.919	0.916	0.910	0.907	أعلى قيمة	
0.822	0.812	0.817	0.814	0.820	0.849	المدى	
0.039	0.028	0.029	0.023	0.031	0.029	الوسط الحسابي	العائد على الاصول
0.037	0.043	0.041	0.038	0.050	0.043	الانحراف المعياري	
-0.013	-0.068	-0.081	-0.061	-0.134	-0.025	أدنى قيمة	
0.152	0.125	0.128	0.129	0.148	0.201	أعلى قيمة	
0.165	0.193	0.209	0.189	0.282	0.226	المدى	
0.082	0.051	0.061	0.057	0.072	0.059	الوسط الحسابي	العائد على حقوق الملكية
0.058	0.085	0.070	0.073	0.100	0.058	الانحراف المعياري	
-0.026	-0.229	-0.155	-0.111	-0.231	-0.041	أدنى قيمة	
0.219	0.166	0.169	0.188	0.292	0.213	أعلى قيمة	
0.246	0.395	0.324	0.299	0.523	0.254	المدى	
15351206.88	13017026.28	15543509.83	8735092.78	11805558.94	4933388.73	الوسط الحسابي	التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية
25208946.44	21945309.27	23136061.18	20659830.80	20678755.92	19889833.00	الانحراف المعياري	
1174248.00	-4334333.00	539949.00	-38050062.00	-18611105.00	-51033360.00	أدنى قيمة	
129673236.00	108753811.00	103713263.00	96906435.00	95888801.00	81577381.00	أعلى قيمة	
128498988.00	113088144.00	103173314.00	134956497.00	114499906.00	132610741.00	المدى	
8374143.22	4279300.04	5970809.96	6091328.91	5661508.41	5143246.54	الوسط الحسابي	صافي الدخل
12515484.83	7046582.14	9364804.76	10903698.24	11070818.94	10606033.03	الانحراف	

						المعياري	
-705238.74	-9654650.00	-4810419.00	-2822122.00	-9678557.00	-2164791.00	أدنى قيمة	
56254327.00	24642723.00	38936722.00	54110093.00	54008928.00	53055980.00	أعلى قيمة	
56959565.74	34297373.00	43747141.00	56932215.00	63687485.00	55220771.00	المدى	
440233816.52	439020704.84	384761686.35	337908365.32	315839436.47	261399220.99	الوسط الحسابي	المطلوبات
1140880539.40	1088246277.40	970389452.13	857657708.07	849036513.73	712960812.67	الانحراف المعياري	
1522039.00	1546319.00	1384167.00	1335241.00	764988.06	888506.06	أدنى قيمة	
6012122377.00	5376289317.00	4834280447.00	4240802430.00	4434861164.00	3717748149.00	أعلى قيمة	
6010600338.00	5374742998.00	4832896280.00	4239467189.00	4434096175.94	3716859642.94	المدى	
154531798.24	142896849.48	134155095.66	125251833.02	119467609.83	105871872.68	الوسط الحسابي	الملكية
278527805.93	251451057.55	226087204.32	199307907.15	186940052.90	163830331.85	الانحراف المعياري	
7609625.00	6868493.00	5717720.00	5083658.00	3735132.50	3467589.50	أدنى قيمة	
1077121207.00	1016753845.00	852270975.00	752473145.00	659123667.00	543568802.00	أعلى قيمة	
1069511582.00	1009885352.00	846553255.00	747389487.00	655388534.50	540101212.50	المدى	
594765614.81	581917554.17	518916782.03	463160198.40	435307046.43	367271093.63	الوسط الحسابي	الاصول
1266240544.99	1199051229.51	1073070926.56	952335491.41	946864121.34	799712177.51	الانحراف المعياري	
11315640.00	9254777.00	8521227.00	7619226.00	4500120.50	4356095.50	أدنى قيمة	
6508221806.00	5809809988.00	5264944640.00	4657182978.00	4884822851.00	4121322946.00	أعلى قيمة	
6496906166.00	5800555211.00	5256423413.00	4649563752.00	4880322730.50	4116966850.50	المدى	

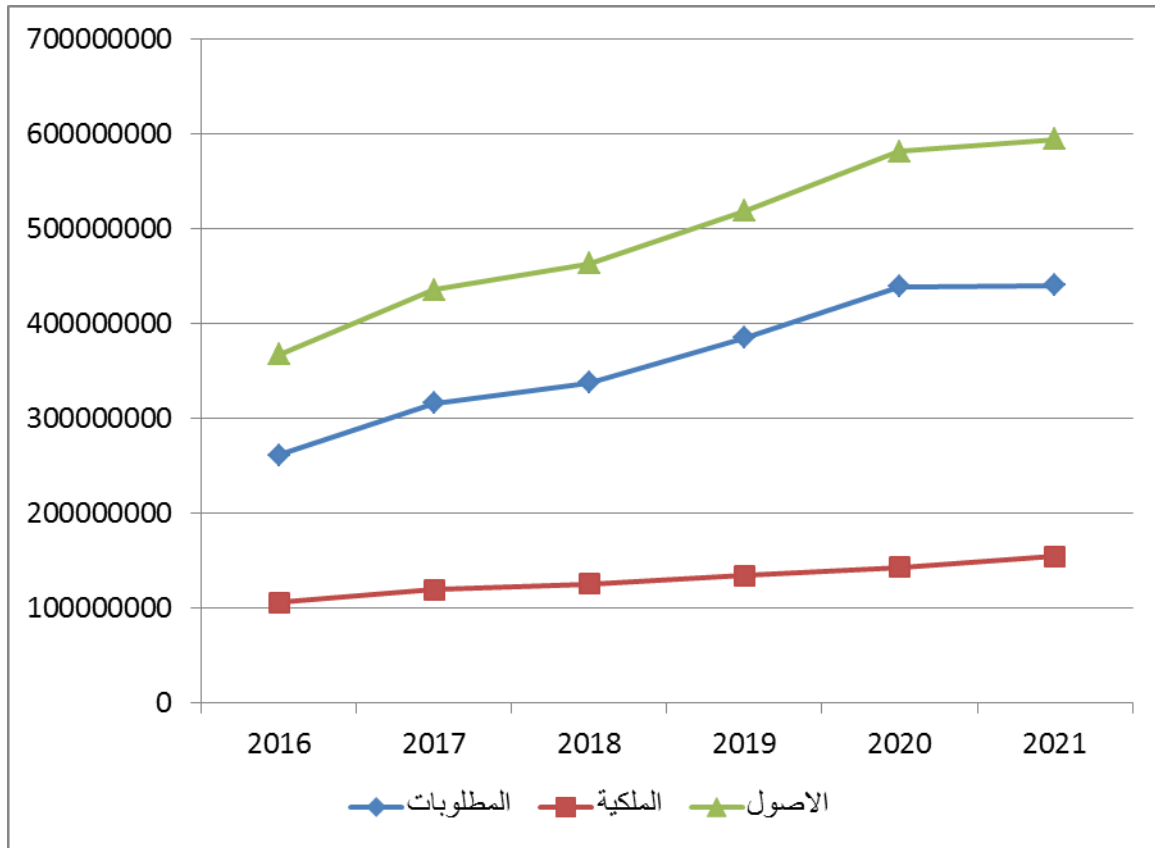
شكل (1.4): نسبة الديون الى حقوق الملكية، ونسبة الديون الى الأصول للشركات خلال فترة الدراسة (2016-2021)



شكل (2.4) يبين الشكل صافي الدخل والتدفق النقدي للشركات خلال فترة الدراسة (2016-2021)



شكل (3.4) يبين الاصول والملكية والمطلوبات للشركات خلال فترة الدراسة (2016-2021)



-اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار كولموجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnova) واختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) لاختبار مدى خضوع بيانات ومتغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، الجدول (4.4):

الجدول (4.4): يوضح نتائج اختبار كولموجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnova) واختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) للتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

Tests of Normality				الاختبار	المؤشر المالي
Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnova			
مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة الإحصاءة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة الإحصاءة	الفترة	
0.000	0.627	0.000	0.251	قبل التطبيق	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.000	0.683	0.000	0.246	بعد التطبيق	
0.152	0.947	0.200	0.117	قبل التطبيق	نسبة الديون الى الاصول
0.292	0.958	0.200	0.119	بعد التطبيق	
0.012	0.903	0.027	0.173	قبل التطبيق	العائد على الاصول
0.390	0.963	0.145	0.141	بعد التطبيق	
0.424	0.965	0.200	0.117	قبل التطبيق	العائد على حقوق الملكية
0.042	0.925	0.100	0.149	بعد التطبيق	
0.000	0.597	0.000	0.291	قبل التطبيق	التدفق النقدي للأشطة التشغيلية
0.000	0.610	0.000	0.270	بعد التطبيق	
0.000	0.616	0.000	0.255	قبل التطبيق	صافي الدخل
0.000	0.779	0.005	0.199	بعد التطبيق	
0.000	0.402	0.000	0.355	قبل التطبيق	المطلوبات
0.000	0.430	0.000	0.346	بعد التطبيق	
0.000	0.609	0.000	0.330	قبل التطبيق	الملكية
0.000	0.566	0.000	0.323	بعد التطبيق	
0.000	0.484	0.000	0.323	قبل التطبيق	الاصول
0.000	0.511	0.000	0.318	بعد التطبيق	

ومن خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات يتضح بأن مستوى دلالة الاختبار أقل من مستوى 0.05 وعند معظم متغيرات الدراسة، مما يدل على أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يفضل استخدام الاختبارات اللامعلمية مثل اختبار (Wilcoxon Signed Ranks Test) و اختبار (Mann-Whitney) في مثل هذه الحالة لإكمال التحليل وفحص فرضيات الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

الجدول التالي يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وكذلك نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) لاختبار أثر تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية من خلال ظهور فروقات على المؤشرات المالية محل الدراسة ما بين مرحلة ما قبل تطبيق المعيار وما بعد تطبيق المعيار على جميع الشركات في كل القطاعات، الجدول (5.4):

الجدول (5.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على جميع الشركات في كل القطاعات (N=29).

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة Z	الدرجة الكلية لجميع الشركات في كل القطاعات						المؤشر المالي
		بعد تطبيق المعيار			قبل تطبيق المعيار			
		الوسيط	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	
0.001	-3.384	1.270	3.251	2.517	0.808	2.837	2.022	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.003	-3.016	0.548	0.244	0.543	0.445	0.243	0.488	نسبة الديون الى الاصول
0.496	-0.681	0.027	0.038	0.032	0.021	0.041	0.026	العائد على الاصول
0.922	-0.097	0.085	0.064	0.065	0.051	0.076	0.059	العائد على حقوق الملكية
0.000	-3.600	5682448.333	22696026.664	14637247.664	4279396.000	18299463.671	8388824.660	التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية
0.043	-2.022	2831022.333	9209389.200	6208084.398	3272973.383	10560575.295	5490751.663	صافي الدخل
0.000	-3.946	55929465.333	1060936926.924	421338735.906	34676130.333	793208465.900	298541198.389	المطلوبات
0.006	-2.757	45276835.667	251625497.867	143861247.780	41815852.333	181025632.626	114428153.731	الملكية
0.000	-3.708	80342474.000	1173582889.564	565199983.686	73862928.740	885572162.236	412969352.120	الاصول

يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط إجمالي الأصول قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات ومتوسط إجمالي الأصول بعد تطبيق المعيار، حيث ارتفعت درجة الوسيط الحسابي من (412969352.120) قبل التطبيق لتصبح درجة الوسيط الحسابي (565199983.686) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05، كما يتضح بأن درجة الوسيط أيضا ارتفعت بمستوى دال إحصائيا بعد التطبيق، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الاولى للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في إجمالي الأصول".

كما يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط إجمالي المطلوبات قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية ومتوسط إجمالي المطلوبات بعد تطبيق المعيار، حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (298541198.389) قبل التطبيق لتصبح درجة الوسط الحسابي (421338735.906) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05، كما يتضح بأن درجة الوسيط أيضاً ارتفعت بمستوى دال إحصائياً بعد التطبيق، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الثانية للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في إجمالي المطلوبات".

يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية ومتوسط حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار، حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (114428153.731) قبل التطبيق لتصبح درجة الوسط الحسابي (143861247.780) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05، كما يتضح بأن درجة الوسيط أيضاً ارتفعت بمستوى دال إحصائياً بعد التطبيق، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الثالثة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في إجمالي حقوق الملكية".

لكن من ناحية أخرى يتضح بأنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية ومتوسط نسبة العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار، حيث بلغت درجة الوسط الحسابي (0.059) قبل التطبيق ودرجة الوسط الحسابي (0.065) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أكبر من 0.05، كما يتضح بأن درجتي الوسيط متقاربة قبل التطبيق و بعد التطبيق، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية الرابعة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في نسبة العائد على حقوق الملكية".

يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط التدفقات النقدية التشغيلية قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية ومتوسط التدفقات النقدية التشغيلية بعد تطبيق المعيار، حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (8388824.660) قبل التطبيق لتصبح درجة الوسط الحسابي (14637247.664) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05، كما يتضح بأن درجة الوسيط أيضا ارتفعت بمستوى دال إحصائيا بعد التطبيق، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الخامسة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في التدفقات النقدية التشغيلية".

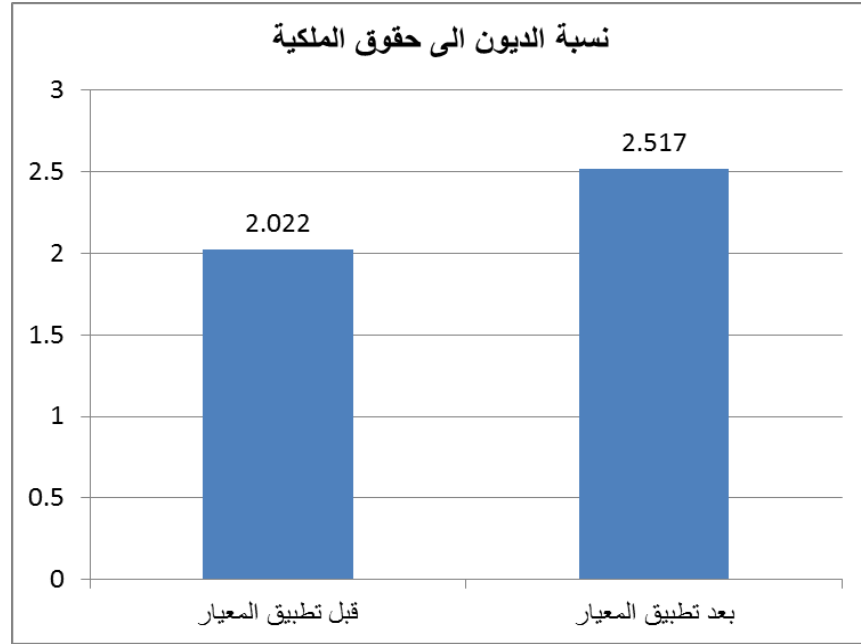
كما يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط نسبة الديون الى حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية ومتوسط نسبة الديون الى حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار، حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (2.022) قبل التطبيق لتصبح درجة الوسط الحسابي (2.517) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05، كما يتضح بأن درجة الوسيط أيضا ارتفعت بمستوى دال إحصائيا بعد التطبيق، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية السادسة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في نسبة الديون الى حقوق الملكية".

كما يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط نسبة الديون الى الاصول قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية ومتوسط نسبة الديون الى الاصول بعد تطبيق المعيار، حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (0.488) قبل التطبيق لتصبح درجة الوسط الحسابي (0.543) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05، كما يتضح بأن درجة الوسيط أيضا ارتفعت بمستوى دال إحصائيا بعد التطبيق، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية السابعة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في نسبة الديون الى الاصول".

كما يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط صافي الدخل قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية ومتوسط صافي الدخل بعد تطبيق المعيار، حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (5490751.663) قبل التطبيق لتصبح درجة الوسط الحسابي (6208084.398) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05، إلا أن درجة الوسيط انخفضت بمستوى دال إحصائياً بعد التطبيق، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الثامنة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في صافي الدخل".

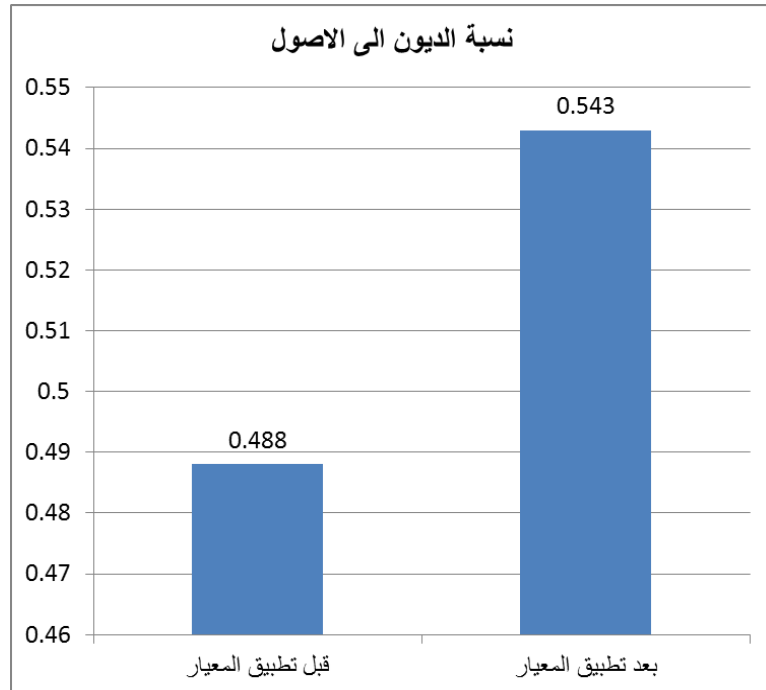
كما يتضح بأنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط العائد على الأصول قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية ومتوسط العائد على الأصول بعد تطبيق المعيار، حيث بلغت درجة الوسط الحسابي (0.026) قبل التطبيق ودرجة الوسط الحسابي (0.032) بعد التطبيق، ومستوى دلالة الاختبار أكبر من 0.05، كما يتضح بأن درجتي الوسيط متقاربة قبل التطبيق وبعد التطبيق، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التاسعة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أسهم في ظهور فروقات في العائد على الأصول".

شكل(4.4) يبين الشكل نسبة الديون الى حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



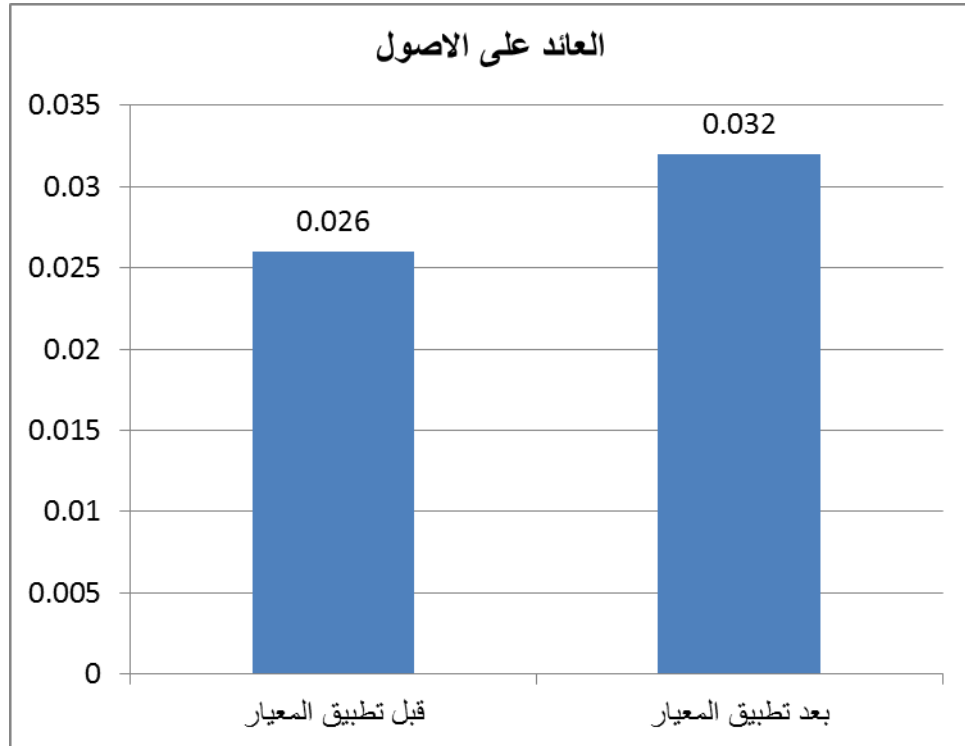
يوضح الشكل (4.4) نسبة الديون الى حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار وبعده، ويتبين من الشكل ان هناك فروق في نسبة الديون، إذ زادت نسبة الديون الى حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار، وهذا يدل على ان تطبيق المعيار أدى الى رفع نسبة الديون

شكل(5.4) يبين الشكل نسبة الديون الى الاصول قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار

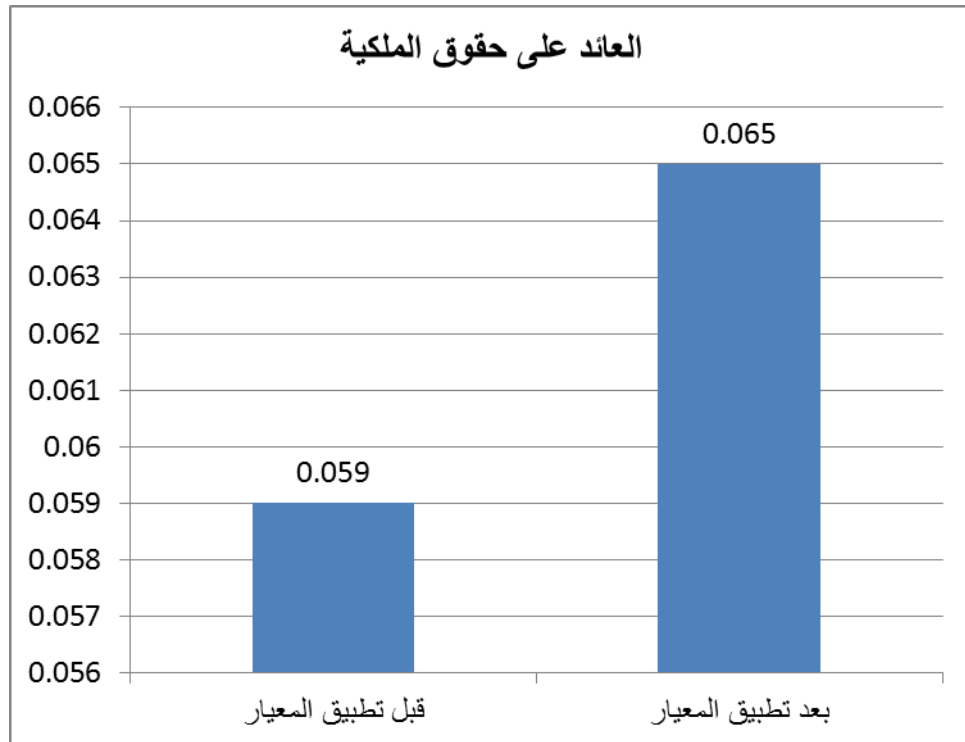


يوضح الشكل (5.4) نسبة الديون الى الاصول قبل تطبيق المعيار وبعده، ويلاحظ أن هناك فروق إذ يوجد نسبة زيادة في الديون مقارنة مع الاصول بعد تطبيق المعيار، إذ اثر تطبيق المعيار في هذا الجانب

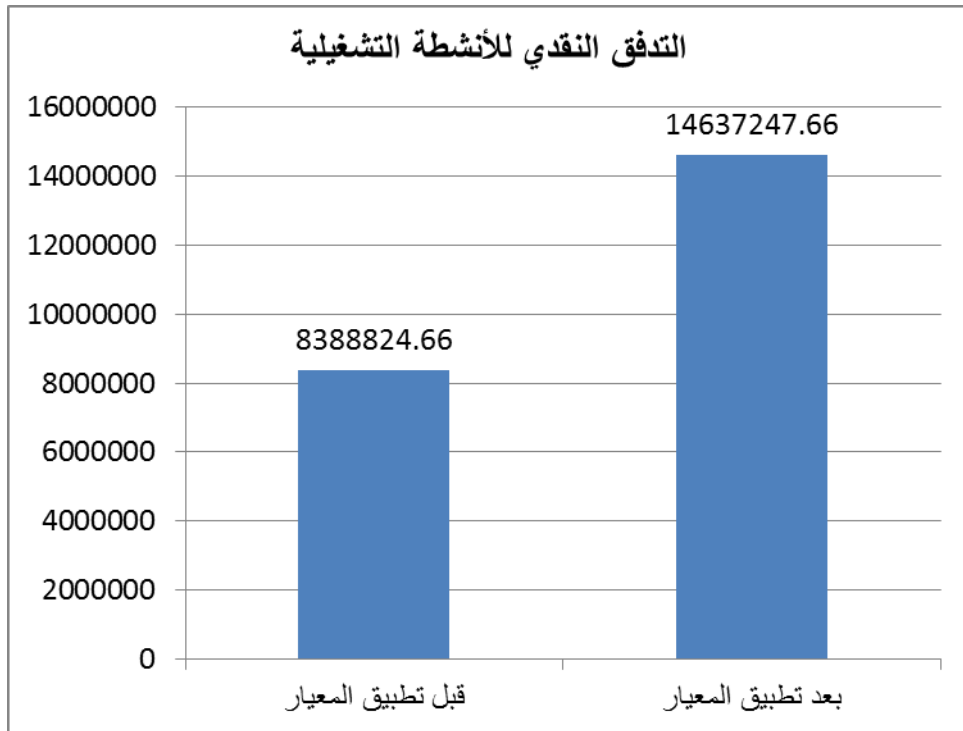
شكل (6.4) يبين الشكل العائد على الاصول قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



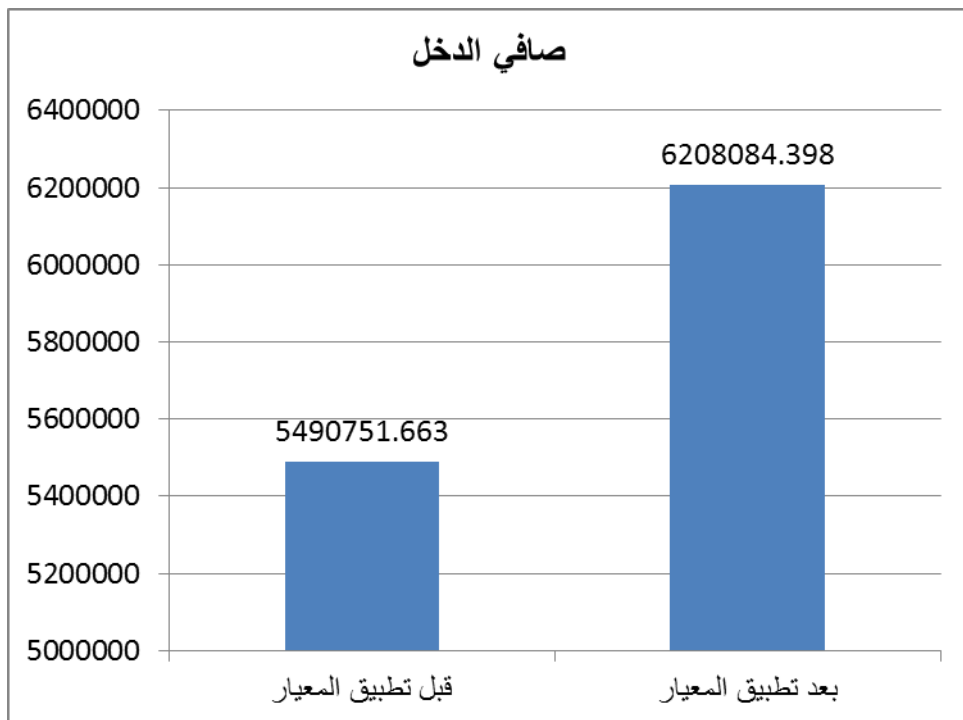
شكل (7.4) يبين الشكل العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



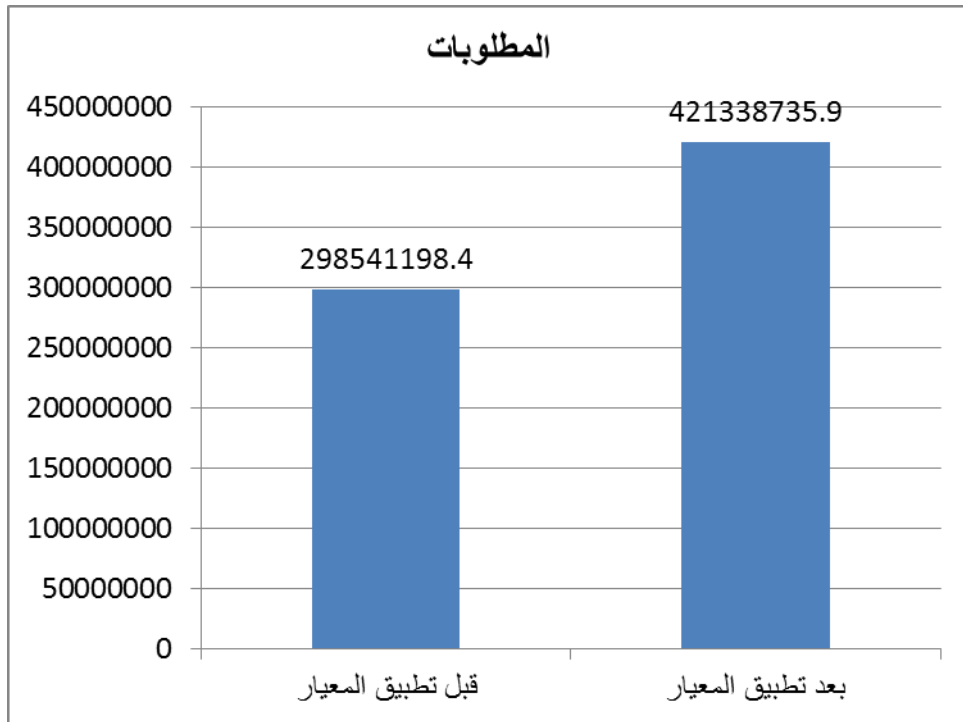
شكل (8.4) يبين الشكل التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



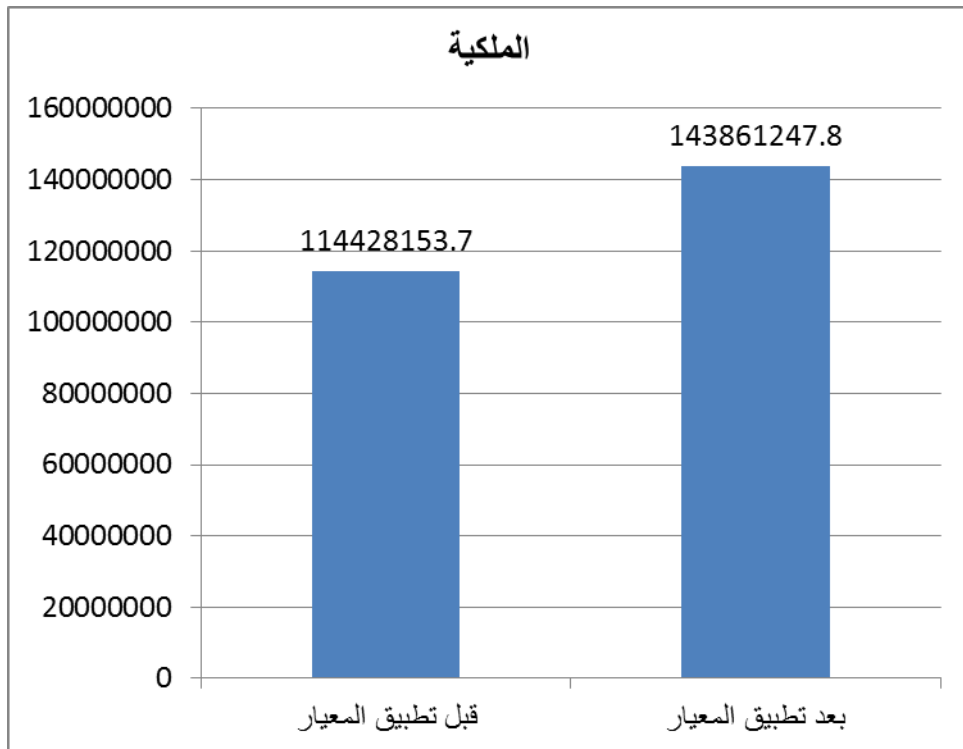
شكل (9.4) يبين الشكل صافي الدخل قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



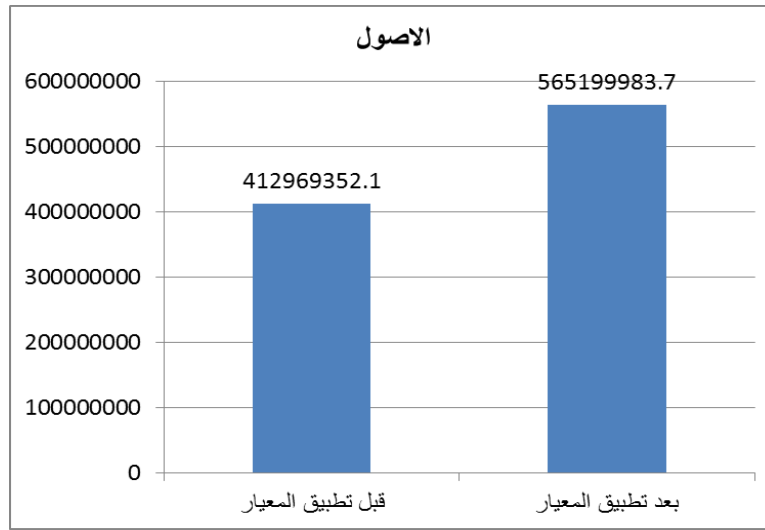
شكل (10.4) يبين الشكل المطلوبات قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



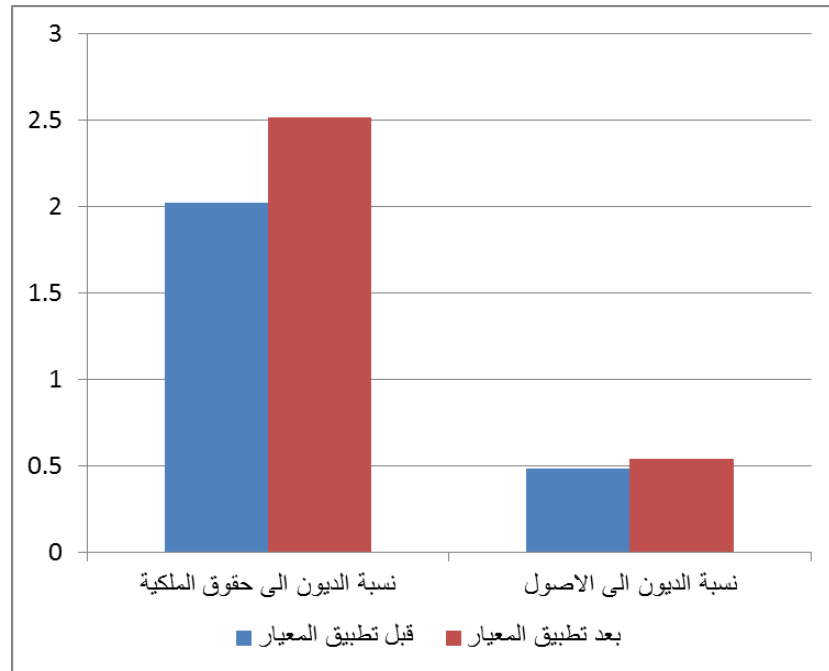
شكل (11.4) يبين الشكل الملكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



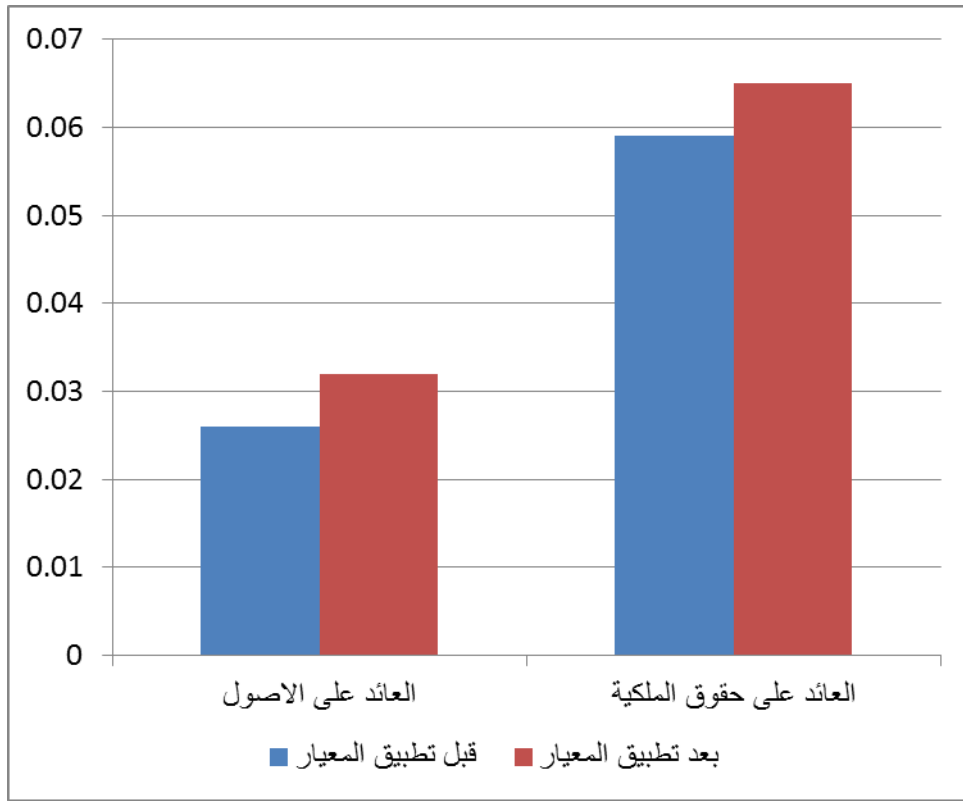
شكل (12.4) يبين الشكل الاصول قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



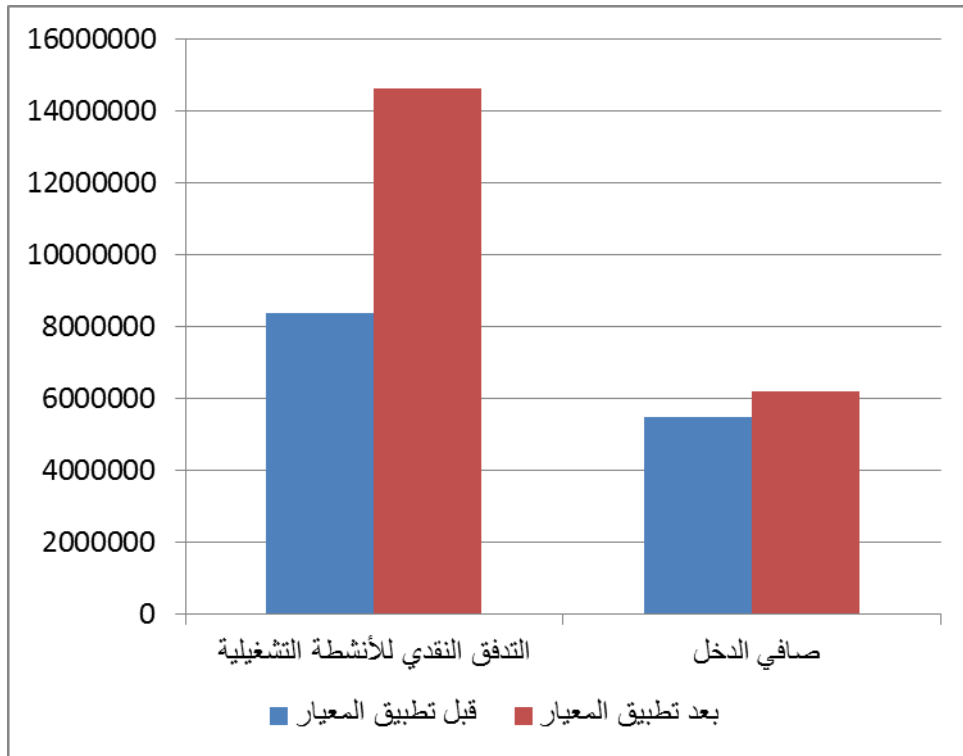
شكل (13.4) يبين الشكل نسبة الديون الى الاصول ونسبة الديون الى حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



شكل (14.4) يبين العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصل قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



شكل (15.4) يبين الشكل صافي الدخل والتدفق النقدي للأنشطة التشغيلية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



شكل (16.4) يبين الشكل الاصول والملكية والمطلوبات قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار



-تحليل الفروق بين مرحلة ما قبل تطبيق المعيار وما بعد تطبيق المعيار حسب القطاعات:
الجدول التالي يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وكذلك نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) لاختبار أثر تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية من خلال ظهور فروقات على المؤشرات المالية محل الدراسة ما بين مرحلة ما قبل تطبيق المعيار وما بعد تطبيق المعيار على قطاع الخدمات، الجدول (6.4):

الجدول (6.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع الخدمات (N=3).

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة Z	قطاع الخدمات						المؤشر المالي
		بعد تطبيق المعيار			قبل تطبيق المعيار			
		الوسيط	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	
0.593	-0.535	1.014	0.585	0.791	0.808	1.106	1.088	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.593	-0.535	0.501	0.239	0.387	0.445	0.280	0.421	نسبة الديون الى الاصول
0.109	-1.604	0.032	0.042	0.052	0.005	0.034	0.017	العائد على الاصول
0.109	-1.604	0.066	0.035	0.076	0.009	0.051	0.011	العائد على حقوق الملكية
0.109	-1.604	18860067.000	16960505.302	18497267.556	8329764.000	11577963.655	10457502.556	التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية
0.109	-1.604	7362711.333	5561424.999	6342081.222	65119.000	4220296.218	988073.556	صافي الدخل
0.593	-0.535	12668493.333	68379730.263	49334147.111	13027003.000	94924061.223	64142907.889	المطلوبات
0.285	-1.069	99832342.333	55286194.817	70812305.444	77941305.000	43966043.436	57590588.778	الملكية
1.000	0.000	112500835.667	110003118.810	120146452.556	100721251.000	120751504.780	121733496.667	الاصول

فيما يتعلق بقطاع الخدمات، يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية و بعد تطبيق المعيار في جميع المؤشرات المالية المدروسة، ومستوى دلالة الاختبار أكبر من 0.05 مقابل جميع المؤشرات المالية، وبالتالي يستنتج بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية أسهم في ظهور فروقات على جميع المؤشرات المالية محل الدراسة.

بالتالي قبول الفرضية الصفرية العاشرة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب قطاع الخدمات أسهم في ظهور فروقات في " نسبة الديون الى حقوق الملكية، العائد على حقوق الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، اجمالي المطلوبات، اجمالي، نسبة الديون الى الأصول، العائد على الأصول، صافي الدخل، اجمالي حقوق الملكية"

الجدول التالي يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وكذلك نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) لاختبار أثر تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية من خلال ظهور فروقات على المؤشرات المالية محل الدراسة ما بين مرحلة ما قبل تطبيق المعيار وما بعد تطبيق المعيار على قطاع البنوك والخدمات المالية، الجدول (7.4):

الجدول (7.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع البنوك والخدمات المالية (N=8).

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة Z	قطاع البنوك و الخدمات المالية						المؤشر المالي
		بعد تطبيق المعيار			قبل تطبيق المعيار			
		الوسيط	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	
0.025	-2.240	4.795	5.012	5.545	2.155	4.638	4.322	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.069	-1.820	0.819	0.322	0.654	0.590	0.336	0.574	نسبة الديون الى الاصول
0.208	-1.260	0.007	0.016	0.010	0.010	0.017	0.011	العائد على الاصول
0.017	-2.380	0.045	0.047	0.038	0.046	0.053	0.053	العائد على حقوق الملكية
0.012	-2.521	26232076.000	36698960.303	32495562.750	10125735.167	33845419.586	16429132.083	التدفق النقدي للأشغلة التشغيلية
0.674	-0.420	10007588.167	12860161.243	10756853.875	8828827.000	17651079.619	12390436.208	صافي الدخل
0.012	-2.521	557331837.167	1772575384.187	1340428162.583	354556358.333	1365824298.262	930512094.792	المطلوبات
0.069	-1.820	156356028.833	391395538.960	355136341.125	113238705.167	252811775.177	259892039.125	الملكية
0.012	-2.521	1462648277.000	1841137509.540	1695564503.708	969926391.000	1443227615.550	1190404133.917	الاصول

فيما يتعلق بقطاع البنوك والخدمات المالية، يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية و بعد تطبيق المعيار في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية حيث ارتفعت درجة الوسيط الحسابي من (4.322) قبل التطبيق لتصبح (5.545) بعد التطبيق، العائد على حقوق الملكية حيث انخفضت درجة الوسيط الحسابي من (0.053) قبل التطبيق لتصبح (0.038) بعد التطبيق، التدفق النقدي للأشغلة التشغيلية حيث ارتفعت درجة الوسيط الحسابي من (16429132.083) قبل التطبيق لتصبح (32495562.750) بعد التطبيق، المطلوبات حيث ارتفعت درجة الوسيط الحسابي من (930512094.792) قبل التطبيق لتصبح (1340428162.583) بعد التطبيق، الاصول حيث

ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (1190404133.917) قبل التطبيق لتصبح (1695564503.708) بعد التطبيق، وبالتالي يستنتج بأنه يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية في قطاع البنوك والخدمات المالية على هذه المؤشرات المالية.

لكن من ناحية أخرى يتضح بأنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية و بعد تطبيق المعيار في قطاع البنوك والخدمات المالية في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى الأصول، العائد على الأصول، صافي الدخل، و الملكية، وبالتالي يستنتج بأنه لا يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية في قطاع البنوك والخدمات المالية على هذه المؤشرات المالية.

بالتالي رفض الفرضية الصفرية العاشرة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب قطاع البنوك أسهم في ظهور فروقات في " نسبة الديون الى حقوق الملكية ، العائد على حقوق الملكية ، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، اجمالي المطلوبات، اجمالي الأصول " وقبول الفرضية الصفرية على " نسبة الديون الى الأصول، العائد على الأصول، صافي الدخل، اجمالي حقوق الملكية"

الجدول التالي يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وكذلك نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) لاختبار أثر تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية من خلال ظهور فروقات على المؤشرات المالية محل الدراسة ما بين مرحلة ما قبل تطبيق المعيار وما بعد تطبيق المعيار على قطاع الاستثمار، الجدول (8.4):

الجدول (8.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع الاستثمار (N=6).

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة Z	قطاع الاستثمار					المؤشر المالي	
		بعد تطبيق المعيار			قبل تطبيق المعيار			
		الوسيط	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري		الوسط الحسابي
0.028	-2.201	0.833	0.678	1.128	0.696	0.522	0.777	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.028	-2.201	0.451	0.140	0.492	0.399	0.146	0.398	نسبة الديون الى الاصول
0.463	-0.734	0.037	0.049	0.020	0.033	0.046	0.021	العائد على الاصول
0.463	-0.734	0.062	0.106	0.033	0.046	0.084	0.037	العائد على حقوق الملكية
0.345	-0.943	4521996.195	6545183.748	7196317.422	4790407.777	6257186.991	6388377.280	التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية
0.249	-1.153	2580942.007	12584305.813	7150134.463	3745817.192	7661161.711	5176840.611	صافي الدخل
0.116	-1.572	64925127.355	157491983.189	138839635.782	45220314.680	135046622.445	110928355.278	المطلوبات
0.753	-0.314	48527462.037	176647325.130	129883891.358	60328851.857	190166649.556	132943273.804	الملكية
0.600	-0.524	111241236.527	318881585.828	268723527.139	105549166.537	317288501.777	243871629.083	الاصول

فيما يتعلق بقطاع الاستثمار، يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية و بعد تطبيق المعيار في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (0.777) قبل التطبيق لتصبح (1.128) بعد التطبيق، و نسبة الديون الى الاصول حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (0.398) قبل التطبيق لتصبح (0.492) بعد التطبيق، وبالتالي يستنتج بأنه يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية في قطاع الصناعة على هذه المؤشرات المالية.

لكن من ناحية أخرى يتضح بأنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية و بعد تطبيق المعيار في قطاع الاستثمار في المؤشرات المالية التالية: العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، صافي الدخل، المطلوبات، الملكية، الاصول، وبالتالي يستنتج بأنه لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية في قطاع الاستثمار على هذه المؤشرات المالية.

بالتالي رفض الفرضية الصفرية العاشرة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب قطاع الإستثمار أسهم في ظهور فروقات في "نسبة الديون الى حقوق الملكية ، نسبة الديون الى الأصول" وقبول الفرضية الصفرية على "العائد على حقوق الملكية ، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، اجمالي المطلوبات، اجمالي الأصول ، العائد على الأصول، صافي الدخل، اجمالي حقوق الملكية"

الجدول التالي يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وكذلك نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) لاختبار أثر تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية من خلال ظهور فروقات على المؤشرات المالية محل الدراسة ما بين مرحلة ما قبل تطبيق المعيار وما بعد تطبيق المعيار على قطاع الصناعة، الجدول (9.4):

الجدول (9.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع الصناعة (N=6).

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة Z	قطاع الصناعة					المؤشر المالي	
		بعد تطبيق المعيار			قبل تطبيق المعيار			
		الوسيط	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري		الوسيط الحسابي
0.345	-0.943	0.371	0.545	0.680	0.348	0.395	0.576	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.249	-1.153	0.267	0.169	0.354	0.251	0.142	0.332	نسبة الديون الى الاصول
0.600	-0.524	0.069	0.042	0.068	0.042	0.055	0.057	العائد على الاصول
0.463	-0.734	0.097	0.049	0.100	0.061	0.069	0.079	العائد على حقوق الملكية
0.046	-1.992	2040702.395	3700414.667	3867943.289	1542086.038	2154902.687	2210982.965	التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية
0.046	-1.992	2774789.127	2240153.741	2924405.404	1393286.443	1772945.321	1868928.537	صافي الدخل
0.028	-2.201	12537691.200	12804125.670	15243499.322	8741824.235	8977086.433	11101357.158	المطلوبات
0.046	-1.992	27621503.622	19783625.906	27607572.244	20139300.757	13839342.824	21139658.893	الملكية
0.028	-2.201	37391558.215	26942778.856	42851071.566	27312724.578	20655818.527	32241016.052	الاصول

فيما يتعلق بقطاع الصناعة، يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية و بعد تطبيق المعيار في

المؤشرات المالية التالية: التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (2210982.965) قبل التطبيق لتصبح (3867943.289) بعد التطبيق، صافي الدخل حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (1868928.537) قبل التطبيق لتصبح (2924405.404) بعد التطبيق، المطلوبات حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (11101357.158) قبل التطبيق لتصبح (15243499.322) بعد التطبيق، الملكية حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (21139658.893) قبل التطبيق لتصبح (27607572.244) بعد التطبيق، الأصول حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (32241016.052) قبل التطبيق لتصبح (42851071.566) بعد التطبيق، وبالتالي يستنتج بأنه يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية في قطاع الصناعة على هذه المؤشرات المالية.

لكن من ناحية أخرى يتضح بأنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية وبعد تطبيق المعيار في قطاع الصناعة في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون إلى حقوق الملكية، نسبة الديون إلى الأصول، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وبالتالي يستنتج بأنه لا يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية في قطاع الصناعة على هذه المؤشرات المالية.

بالتالي رفض الفرضية الصفرية العاشرة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب قطاع الصناعة أسهم في ظهور فروقات في " التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، اجمالي المطلوبات، اجمالي الأصول، صافي الدخل، اجمالي حقوق الملكية " وقبول الفرضية الصفرية على " نسبة الديون إلى حقوق الملكية ، العائد على حقوق الملكية، نسبة الديون إلى الأصول، العائد على الأصول " .

الجدول التالي يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وكذلك نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) لاختبار أثر تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية من خلال ظهور فروقات على المؤشرات المالية محل الدراسة ما بين مرحلة ما قبل تطبيق المعيار وما بعد تطبيق المعيار على قطاع التأمين، الجدول (10.4)

الجدول (10.4) يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع التأمين (N=6).

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة Z	قطاع التأمين						المؤشر المالي
		بعد تطبيق المعيار			قبل تطبيق المعيار			
		الوسيط	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.046	-1.992	2.621	0.525	2.567	2.257	0.813	2.115	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.046	-1.992	0.722	0.043	0.714	0.690	0.111	0.655	نسبة الديون الى الاصول
0.345	-0.943	0.027	0.013	0.027	0.033	0.042	0.023	العائد على الاصول
0.345	-0.943	0.096	0.035	0.091	0.124	0.107	0.092	العائد على حقوق الملكية
0.600	-0.524	5123393.667	5881899.126	7106385.556	4792747.333	1479378.648	4812364.889	التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية
0.917	-0.105	1929050.833	1816179.069	2417688.944	2177015.667	2077293.501	2478245.500	صافي الدخل
0.028	-2.201	57856693.833	40514488.740	70482798.111	41450019.333	34959543.854	48165166.111	المطلوبات
0.028	-2.201	20327334.500	18789052.539	28916626.444	15005253.000	19308710.120	23668463.778	الملكية
0.028	-2.201	78184028.333	58703071.667	99399424.556	56455272.333	53749290.269	71833629.889	الاصول

فيما يتعلق بقطاع التأمين، يتضح من نتائج الجدول السابق بأنه توجد فروق دالة إحصائية بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية و بعد تطبيق المعيار في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (2.115) قبل التطبيق لتصبح (2.567) بعد التطبيق، نسبة الديون الى الاصول حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (0.655) قبل التطبيق لتصبح (0.714) بعد التطبيق، المطلوبات حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (48165166.111) قبل التطبيق لتصبح (70482798.111) بعد التطبيق، الملكية حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (23668463.778) قبل التطبيق لتصبح (28916626.444) بعد التطبيق، الاصول حيث ارتفعت درجة الوسط الحسابي من (71833629.889) قبل التطبيق لتصبح (99399424.556) بعد التطبيق، وبالتالي يستنتج بأنه

يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية في قطاع التأمين على هذه المؤشرات المالية.

لكن من ناحية أخرى يتضح بأنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية وبعد تطبيق المعيار في قطاع التأمين في المؤشرات المالية التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، صافي الدخل، وبالتالي يستنتج بأنه لا يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات الفلسطينية في قطاع التأمين على هذه المؤشرات المالية.

بالتالي رفض الفرضية الصفرية العاشرة للدراسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب قطاع التأمين أسهم في ظهور فروقات في "نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة الديون الى الأصول، اجمالي المطلوبات، اجمالي الأصول، اجمالي حقوق الملكية" وقبول الفرضية الصفرية على "التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، صافي الدخل"

ملخص النتائج والتوصيات

1.5 ملخص النتائج

1. أشارت النتائج الى أن نسبة الديون الى حقوق الملكية ارتفعت بعد تطبيق المعيار عنها قبل تطبيق المعيار حسب الدرجة الكلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. أشارت النتائج الى أن نسبة الديون الى الأصول ارتفعت بعد تطبيق المعيار عنها قبل تطبيق المعيار حسب الدرجة الكلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. أشارت النتائج الى ان اجمالي الاصول ارتفع بعد تطبيق المعيار مقارنة بإجمالي الأصول قبل تطبيق المعيار حسب الدرجة الكلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. أشارت النتائج الى اجمالي حقوق الملكية ارتفع بشكل كبير بعد تطبيق المعيار مقارنة بإجمالي حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار حسب الدرجة الكلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
5. أشارت النتائج الى ارتفاع التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية وارتفاع صافي الدخل بعد تطبيق المعيار حسب الدرجة الكلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
6. أشارت النتائج الى ان اجمالي المطلوبات ارتفع بعد تطبيق المعيار مقارنة بإجمالي المطلوبات قبل تطبيق المعيار حسب الدرجة الكلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
7. أشارت النتائج فيما يخص العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول عدم التأثير بتطبيق المعيار حسب الدرجة الكلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
8. أشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق حسب القطاعات العاملة فيما يتعلق بقطاع البنوك والخدمات المالية، تبين وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية، العائد على حقوق الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، اجمالي المطلوبات، اجمالي الاصول، كما تبين عدم وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16)

في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى الاصول، العائد على الاصول، صافي الدخل، واجمالي حقوق الملكية.

9. أشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق حسب القطاعات العاملة فيما يتعلق بقطاع الاستثمار، تبين وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة الديون الى الاصول، كما تبين عدم وجود فروق تبعا للمؤشرات التالية: العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، صافي الدخل، اجمالي المطلوبات، اجمالي حقوق الملكية، اجمالي الاصول.

10. أشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق حسب القطاعات العاملة فيما يتعلق بقطاع الصناعة، تبين وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، صافي الدخل، اجمالي المطلوبات، اجمالي حقوق الملكية، اجمالي الاصول، كما تبين عدم وجود فروق تبعا للمؤشرات التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة الديون الى الاصول، العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية.

11. أشارت النتائج فيما يتعلق بالفروق حسب القطاعات العاملة فيما يتعلق بقطاع التأمين، تبين وجود فروق بعد تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 16) في المؤشرات المالية التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة الديون الى الاصول، اجمالي المطلوبات، اجمالي حقوق الملكية، اجمالي الاصول، كما تبين عدم وجود فروق تبعا للمؤشرات التالية: العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، صافي الدخل.

2.5 التوصيات

توصي الدراسة بما يأتي:

- قيام الشركات الفلسطينية بتطبيق المعيار (IFRS16) المتعلق بالإيجارات وذلك بإعادة النظر الى الموجودات الخاصة بها حسب ما فرضه المعيار واعتماد ساسة اهلاك جديدة تتوافق معه.
- ضرورة ان تقوم الشركات بتأهيل الموظفين الذين سيعملون على تطبيق المعيار (IFRS16) والتأكد من فهمهم الكامل لآليات تطبيق المعيار وجمع المعلومات الخاصة به.
- العمل على التعاقد مع الشركات الخاصة بتطوير الأنظمة المحاسبية لتحديث أنظمة الشركات وامكاناتها لاستيعاب تطبيق المعيار (IFRS16) على نظام الشركة.
- أن تقوم الشركات الفلسطينية بإعادة تصنيف مطلوباتها وذلك لما للمعيار من أثر كبير عليها، ومتابعة التغيرات في أسعار الفائدة للتمكن من احساب المطلوب للعقود الايجارية والتعديل عليها.
- اجراء المزيد من الدراسات حول تطبيق هذا المعيار في الشركات الفلسطينية ضمن دراسة حالة بعض القطاعات بشكل محدد، للحصول على معلومات دقيقة فيما يخص عقودها الايجارية.

قائمة المراجع

التميمي، حيدر، وعلي، محمد(2022) المعالجات المحاسبية في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) عقود الإيجار وتأثيرها على ضريبة الدخل، مجلة الإدارة والاقتصاد، 132: 187-201.

بعيوات، محمد (2020) هيكل راس المال وتأثيره على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.

محمود، عمرو (2018) أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في منشأة المستأجر، دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 2(2): 144-235.

راضي، قاسم، وفرحان، عماد(2022) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS16) على القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية، مجلة الريادة والاعمال، 3(1): 164-186.

اسماعيل، أماني(2021) متطلبات المحاسبة عن عمليات التأجير التشغيلي في ضوء المعيار (IFRS16) وموقف مراقب الحسابات منها، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(2): 1-30.

دحام، علي، والفتلي(2021) تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) لعقود الإيجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على ادائها المالي دراسة حالة في الشركة العامة لموانئ العراق،

جاري، أحمد، سلمان، عامر(2019) تأثير معيار الإبلاغ المالي IFRS 16 في جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العراقية بالتطبيق على الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(110): 489-515.

محمد، فاطمة، وجبير، علي(2020) الجوهر الاقتصادي للممارسة المحاسبية في ظل معيار الإبلاغ

المالي رقم 16 الإيجارات، مجلة المثى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 10(3):202-212.

مامش، يوسف(2018) اتجاهات المهنيين المحاسبين في الجزائر لأثر تطبيق معيار التقرير المالي

الدولي رقم (IFRS16) على جودة خاصة ملائمة المعلومة المالية في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة

العلوم الإدارية والاقتصادية، 12(1):291-337.

عبد المنعم، محمد(2018) أثر المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS16 على تحسين

القوائم المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، 3: 143-156.

بن ميمون، ايمان(2017) المعالجة المحاسبية ومقارنة طرق القياس المحاسبي لعقود الايجار عند

المستأجر، دفاثر بوادكس السياسية الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، 7: 158-170.

الرواشدة، خلود(2017) اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالامتلاكات

والمعدات والمصانع في اعداد التقارير المالية، دراسة ميدانية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في

محافظة الكرك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.

عبد اللطيف، شادو(2014) القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير

المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

Öztürk, C. (2022). Some Observations on IFRS 15 and IFRS 16 in the Airline Industry: The Case of Air France–KLM. In *Perspectives on International Financial Reporting and Auditing in the Airline Industry*. Emerald Publishing Limited

de Faria Olivo, R. L., Ricciardi, R., Sales, G. A. W., & da Silva, F. L. (2022). Impacts of the Adoption of IFRS 16 for Companies with Intensive Use of Mobile Assets. *American Academic Scientific Research Journal for Engineering, Technology, and Sciences*, 85(1), 116-143.

Radhi, Q. A., & Farhan, E. M. (2022). The effect of applying the International Financial Reporting Standard (IFRS16) on the financial statements of a sample of Iraqi banks. *ENTERPRENEURSHIP JOURNAL FOR FINANCE AND BUSINESS*, 3(1).164-186

Tumpach, M., Juhászová, Z., Kubaščíková, Z., & Krišková, P. (2021). Datasets of impact of the first-time adoption of IFRS 16 in the financial statements of Slovak compulsory IFRS adopters. *Data in Brief*, 36, 106996.

Belesis, N., Sorros, J., Karagiorgos, A., & Kousounadis, P. (2021). Cumulative effect of IFRS 15 and IFRS 16 on maritime company financial statements: a hypothetical case. *SN Business & Economics*, 1(3), 1-20.

Saptono, P. B., & Khozen, I. (2021). Income Tax and VAT Issues Concerning Lease after IFRS 16 Convergence in Indonesia. *The Indonesian Journal of Accounting Research*, 24(2), 259-288.

Magli, F., Nobolo, A., & Ogliari, M. (2018). The effects on financial leverage and performance: The IFRS 16. *International Business Research*, 11(8), 76-89.

Öztürk, M., & Serçemeli, M. (2016). Impact of New Standard" IFRS 16 Leases" on statement of financial position and key ratios: a case study on an airline company in turkey. *Business and economics research journal*, 7(4), 143

Morales Díaz, J., & Zamora Ramírez, C. (2018). IFRS 16 (leases) implementation: Impact of entities' decisions on financial statements. *Aestimatio: The IEB International Journal of Finance*, 17, 60-97

Giner, B., & Pardo, F. (2018). The value relevance of operating lease liabilities: Economic effects of IFRS 16. *Australian accounting review*, 28(4), 496-511.

Zamora-Ramírez, C., & Morales-Díaz, J. (2018). Effects of IFRS 16 on key financial ratios of Spanish companies. *Studies of Applied Economics*, 36(2), 385-406.

Jin, Y., McConomy, B. J., & Xu, B. (2017). The Impact of IFRS Adoption on an Agribusiness Company's Financial Statements. *Accounting Perspectives*, 16(4), 429-434.

Tofanelo, R. E. S., Nunes, R. V., & Sales, G. A. W. (2021). IFRS 16-Impact on the Assets of the Major Airlines Operating in Brazil. **International Journal of Economics and Finance**, *13*(9), 1-1.

Ali, S. (2021). Compliance with IFRS 16 mandatory presentation and disclosure requirements and company characteristics: Evidence from an emerging market. **The scientific journal for financial and commercial studies and research**,*1*(1): 182-227

ملحق (1) الشركات الفلسطينية في البورصة الفلسطينية حتى نوفمبر من العام 2022 وهي 50 شركة.

ابراج الوطنية ABRAJ

المؤسسة العربية للفنادق AHC

[البنك الاسلامي العربي AIB](#)

[المجموعة الاهلية للتأمين AIG](#)

العربية لصناعة الدهانات APC

[العربية الفلسطينية للاستثمار APIC](#)

[العقارية التجارية للاستثمار AQARIYA](#)

المستثمرون العرب ARAB

[المؤسسة العقارية العربية ARE](#)

[دواجن فلسطين AZIZA](#)

[بيت جالا لصناعة الأدوية BJP](#)

[بنك فلسطين BOP](#)

[بيرزيت للأدوية BPC](#)

العربية الفلسطينية لمراكز التسوق BRAVO

[مصنع الشرق للالكترود ELECTRODE](#)

[جلوبال كوم للاتصالات GCOM](#)

[مطاحن القمح الذهبي GMC](#)

العالمية المتحدة للتأمين GUI

البنك الاسلامي الفلسطيني ISBK

سجاير القدس JCC

القدس للمستحضرات الطبية JPH

القدس للاستثمارات العقارية JREI

فلسطين لصناعات اللدائن LADAEN

المشرق للتأمين MIC

الوطنية لصناعة الألومنيوم البروفيلات NAPCO

الوطنية لصناعة الكرتون NCI

التأمين الوطنية NIC /

مركز نابلس الجراحي التخصصي NSC /

موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات OOREDOO /

فلسطين للتنمية والاستثمار PADICO /

بال عقار لتطوير وادارة وتشغيل العقارات PALAQAR /

الاتصالات الفلسطينية PALTEL /

البنك التجاري الفلسطيني PCB /

الفلسطينية للكهرباء PEC /

دار الشفاء لصناعة الادوية PHARMACARE /

بنك الاستثمار الفلسطيني PIBC /

- فلسطين للتأمين PICO /
- الفلسطينية للاستثمار والائماء PID /
- فلسطين للاستثمار الصناعي PIIC /
- فلسطين للاستثمار العقاري PRICO /
- سوق فلسطين للأوراق المالية PSE /
- بنك القدس QUDS /
- مصايف رام الله RSR /
- سند للموارد الإنشائية SANAD /
- التكافل الفلسطينية للتأمين TIC /
- البنك الوطني TNB /
- ترست العالميه للتأمين TRUST /
- الاتحاد للاعمار والاستثمار UCI /
- مصانع الزيوت النباتية VOIC /
- الفلسطينيه للتوزيع والخدمات اللوجستيه WASSEL /

ملحق (2): التفاصيل المتعلقة بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين

الشركات لم تطبق المعيار الدولي للايجار 16 IFIRS او تم تأجيل التطبيق						
القطاع	العدد	العدد	الشركات	القطاع	ملاحظات	
قطاع الخدمات	5	1	المستثمرون العرب	قطاع الاستثمار		
قطاع البنوك و الخدمات المالية	0	2	الاتصالات الفلسطينية	قطاع الخدمات		
قطاع الاستثمار	6	3	اركان العقارية	قطاع الاستثمار		
قطاع الصناعة	7	4	بيرزيت للادوية	قطاع الصناعة		
قطاع التأمين	2	5	شركة سجائر القدس	قطاع الصناعة		
		6	فلسطين للتأمين	قطاع التأمين		
		7	أبراج الوطنية	قطاع الخدمات		
	20					العدد
		8	بيت جالا لصناعة الادوية	قطاع الصناعة		
يتم تطبيق المعيار ابتداء من 2022		9	الاتحاد للاعمار والاستثمار	قطاع الاستثمار		
يتم تطبيق المعيار ابتداء من 2022		10	مطاحن القمح الذهبي	قطاع الصناعة		
		11	مصائب رام الله	قطاع الخدمات		
يتم تطبيق المعيار ابتداء من 2022		12	المؤسسة العربية للفنادق	قطاع الخدمات		
يتم تطبيق المعيار ابتداء من 2022		13	العربية لصناعة الدهانات	قطاع الصناعة		
		14	الفلسطينية للاستثمار والائمان	قطاع الاستثمار		
يتم تطبيق المعيار ابتداء من 2022		15	مركز نابلس الجراحي التخصصي	قطاع الخدمات		
		16	القدس للاستثمارات العقارية	قطاع الاستثمار		
يتم تطبيق المعيار ابتداء من 2022		17	فلسطين لصناعات اللدائن	قطاع الصناعة		
		18	مصنع الشرق للالكترود	قطاع الصناعة		
		19	المجموعة الاهلية للتأمين	قطاع التأمين		
		20	بال عقار لتطوير وادارة وتشغيل العقارات	قطاع الاستثمار		

الفترة الزمنية للعينات قبل وبعد تطبيق المعيار (اللون الزهري سنة تطبيق المعيار)							الشركات التي طبقت المعيار الدولي للايجار IFIRS 16 او تم تأجيل التطبيق				
عدد السنوات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	القطاع	الشركات	العدد	العدد	القطاع
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الخدمات	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات اوريندو	1	3	قطاع الخدمات
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع البنوك و الخدمات المالية	بنك فلسطين	2	8	قطاع البنوك و الخدمات المالية
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الاستثمار	العربية الفلسطينية للاستثمار - ايبك	3	6	قطاع الاستثمار
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الاستثمار	فلسطين للتربية والاستثمار - باديكو	4	6	قطاع الصناعة
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع البنوك و الخدمات المالية	البنك الوطني	5	6	قطاع التأمين
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع البنوك و الخدمات المالية	البنك الإسلامي الفلسطيني	6		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع البنوك و الخدمات المالية	البنك الإسلامي العربي	7	29	العدد
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الصناعة	الوطنية لصناعة الكرتون	8		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع البنوك و الخدمات المالية	بنك القدس	9		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الخدمات	الفلسطينية للكهرباء	10		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الاستثمار	سند للموارد البشرية	11		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع البنوك و الخدمات المالية	بنك الاستثمار الفلسطيني	12		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الصناعة	مصانع الزيوت النباتية	13		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع التأمين	مجموعة التأمين الوطنية	14		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الصناعة	شركة نواجين فلسطين	15		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الصناعة	دار الشفاء	16		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع التأمين	العالمية المتحدة للتأمين	17		
4	Yes	Yes	Yes	Yes	No	No	قطاع التأمين	تمكين الفلسطينية للتأمين	18		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الصناعة	القدس للمستحضرات الطبية	19		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الاستثمار	فلسطين للاستثمار العقاري	20		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع البنوك و الخدمات المالية	سوق فلسطين للأوراق المالية	21		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع التأمين	شركة ترست العالمية للتأمين	22		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع التأمين	المشرق للتأمين	23		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الصناعة	الوطنية لصناعة الألبان والبروفيلات - نابكو	24		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الخدمات	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	25		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الاستثمار	فلسطين للاستثمار الصناعي	26		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع التأمين	الكافل الفلسطينية للتأمين	27		
6	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	قطاع الاستثمار	العقارية التجارية للاستثمار	28		
3	Yes	Yes	Yes	No	No	No	قطاع البنوك و الخدمات المالية	مصرف الصفا	29		

فهرس الجداول

- الجدول(1.2): الفروقات بين المعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 16) 16
- الجدول (1.4): يوضح الإحصاءات الوصفية (الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، أدنى قيمة، أعلى قيمة، المدى) للمؤشرات المالية محل الدراسة لجميع الشركات (N=172) 41
- الجدول (2.4): يوضح الإحصاءات الوصفية (الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، أدنى قيمة، أعلى قيمة، المدى) للمؤشرات المالية محل الدراسة لجميع الشركات حسب القطاعات (N=172) 42
- الجدول (3.4): يوضح الإحصاءات الوصفية (الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، أدنى قيمة، أعلى قيمة، المدى) للمؤشرات المالية محل الدراسة لجميع الشركات حسب السنوات (N=172) 45
- الجدول (4.4): يوضح نتائج اختبار كولموجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnova) واختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) للتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة. 49
- الجدول (5.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على جميع الشركات في كل القطاعات (N=29) 50
- الجدول (6.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع الخدمات (N=3) 61
- الجدول (7.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع البنوك والخدمات المالية (N=8) 62
- الجدول (8.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع الاستثمار (N=6) 64
- الجدول (9.4): يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع الصناعة (N=6) 65
- الجدول (10.4) (10.4) يوضح قيم الأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية و نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test) على قطاع التأمين (N=6) 67

فهرس الأشكال

- شكل (1.4): نسبة الديون الى حقوق الملكية، ونسبة الديون الى الأصول للشركات خلال فترة الدراسة (2016-2021) 47
- شكل (2.4) يبين الشكل صافي الدخل والتدفق النقدي للشركات خلال فترة الدراسة (2016-2021) 47
- شكل (3.4) يبين الاصول والملكية والمطلوبات للشركات خلال فترة الدراسة (2016-2021) 48
- شكل (4.4) يبين الشكل نسبة الديون الى حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 54
- شكل (5.4) يبين الشكل نسبة الديون الى الاصول قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 54
- شكل (6.4) يبين الشكل العائد على الاصول قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 55
- شكل (7.4) يبين الشكل العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 55
- شكل (8.4) يبين الشكل التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 56
- شكل (9.4) يبين الشكل صافي الدخل قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 56
- شكل (10.4) يبين الشكل المطلوبات قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 57
- شكل (11.4) يبين الشكل الملكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 57
- شكل (12.4) يبين الشكل الاصول قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 58
- شكل (13.4) يبين الشكل نسبة الديون الى الاصول ونسبة الديون الى حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 58
- شكل (14.4) يبين العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصل قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 59
- شكل (15.4) يبين الشكل صافي الدخل والتدفق النقدي للأنشطة التشغيلية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 59
- شكل (16.4) يبين الشكل الاصول والملكية والمطلوبات قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار 60

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	شكر وتقدير
ج.....	قائمة الاختصارات
د.....	قائمة المصطلحات
ه.....	المخلص
ز.....	Abstract
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 المقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
5.....	4.1 أهمية الدراسة
5.....	5.1 أهداف الدراسة
7.....	6.1 فرضيات الدراسة
8.....	7.1 حدود الدراسة
9.....	8.1 نموذج الدراسة
10.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10.....	1.2 المقدمة
10.....	2.2 الإطار النظري للدراسة
10.....	1.2.2 المعيار المحاسبي الدولي
10.....	2.2.2 أهمية المعايير الدولية المحاسبية
12.....	4.2.2 مفهوم المعيار (IFRS 16)
17.....	5.2.2 تأثير المعيار (IFRS 16) على:
20.....	6.2.2 سلبيات المعيار (IFRS 16)
20.....	2.2.2 لمحة عن بورصة فلسطين:
24.....	الدراسات السابقة

38	الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات
38	منهج الدراسة:
38	مجتمع الدراسة:
39	عينة الدراسة:
39	المعالجة الإحصائية:
41	الفصل الرابع: تحليل النتائج
50	اختبار فرضيات الدراسة:
69	الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات
71	2.5 التوصيات
72	قائمة المراجع
	ملحق (1) الشركات الفلسطينية في البورصة الفلسطينية حتى نوفمبر من العام 2022 وهي 50
76	شركة.
79	ملحق(2): التفاصيل المتعلقة بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين
80	فهرس الجداول
82	فهرس الأشكال
83	فهرس المحتويات